EITI
Extractive Industries Transparency Initiative

دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية:

كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد

NDI NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

REVENUE WATCH INSTITUTE

USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

كتب أليسون بول ديشريفر هذا الدليل بالاشتراك مع جون جونسون من معهد الديمقراطية الوطني (NDI)، مع تعليقات من جانب ماتيو بيليغريني، ومعهد رصد العائدات (RWI)، وإيدي ريتش وأندرز كراكينيس من السكرتارية الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

ISBN: 978-0-9817665-7-7

EITI 2009 ©

الآراء الواردة في هذه الطبعة المنشورة تعود مسؤوليتها إلى المؤلفين والمساهمين.

التصميم بواسطة جوديت كوفاكس، كرييت تيك بالاعتماد على تصميم بواسطة أليسون بينلاند

Extractive Industries Transparency Initiative

دليل المشرعين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية:

كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد

فهرس المحتويات

تمهيد 7

ملخص تنفيذي 11

مقدمة 13

الفصل الأول: ما هي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 15

ما هي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 15
ما هي فوائد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 16
من يشترك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 17
كيف تتم إدارة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتمويلها في كل دولة؟ 17
كيف تتم إدارة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتمويلها على المستوى الدولي؟ 17
كيف يستطيع المشرعون معرفة المزيد عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 17

الفصل الثاني: المجلس التشريعي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 19

كيف يستطيع المشرعون المساهمة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 19
كيف يستطيع المشرعون الاستفادة من الاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 20
ما هي الأدوات والإستراتيجيات التشريعية التي يمكن استخدامها للاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 20

الفصل الثالث: التحضير لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 23

ما هي المعلومات المهم معرفتها عن الصناعات الاستخراجية من أجل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 23
ما هي الأدوات الأنسب للمشرع كي يحصل على هذه المعلومات؟ 25
ما الذي يستطيع المشرعون عمله لتشجيع الحكومة على التوقيع إيذانًا بالاشتراك؟ 26

الفصل الرابع: تأسيس الهياكل الحاكمة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 27

ما الذي ينبغي أن يعرفه المشرعون عن الهياكل الحاكمة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 27
هل ينضم المشرعون إلى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين؟ وما هي فوائد ذلك؟ 29
كيف يستطيع المشرعون مراقبة نشاطات مجموعة أصحاب المصالح المتعددين بالشكل الأفضل؟ 30

الفصل الخامس: وضع برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 33

ما هي القضايا الأساسية التي يتم وضعها في الاعتبار بالنسبة إلى برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 33
أين ستظهر قرارات النطاق؟ 34
كيف يستطيع المشرعون التأكد من أن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تتبع خطة العمل المتفق عليها؟ 35

الفصل السادس: تحليل تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وإجراءاتها وتحسينهما 37

كيف تتم إجراءات وضع التقرير؟ 37
ما الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 38
ما الذي ينبغي أن يفعله المشرعون لتعزيز التحسينات في تقرير وإجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 39

فهرس المحتويات

الفصل السابع: إيصال تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية **41**

لماذا يُعتبر التواصل مهمًا بالنسبة لبرنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 41
لماذا يكون من المهم توصيل نتائج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 42
لماذا ينبغي على المشرعين المساعدة في توصيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 42
ما هي أهداف عرض نتائج تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 42
ما هي بعض المناهج للتواصل بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 43

الفصل الثامن: ضمان نجاح إجراءات التحقق **45**

ما هو الغرض من إجراءات التحقق؟ 45
كيف تتم إجراءات التحقق؟ 45
ما هي الطرق التي يستطيع المشرعون الرقابة على إجراءات التحقق من خلالها؟ 46

الفصل التاسع: تقوية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية **47**

لماذا يكون من المهم تقوية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ 47
كيف يمكن لتمرير قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المساعدة في زيادة نجاح البرنامج؟ 47
التحرك إلى ما وراء جوهر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 48
ربط مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بصياغة الميزانية والرقابة 49

الفصل العاشر: أن تكون جزءً من حركة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية العالمية **51**

ربط جهود الدول المنفذة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 51
إقامة شبكات من المنظمات التشريعية الدولية 52
تحسين الاهتمام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل الحصول على مساندة إضافية لزيادة القوة التشريعية 53

الملاحق **55**

الملحق أ: مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 55
الملحق ب: ملخص الإستراتيجيات التشريعية 57
الملحق ج: قائمة الموارد الإضافية 60
الملحق د: قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا 63
الملحق هـ: خريطة التدفقات النقدية في الكاميرون 69
الملحق و: قاموس مصطلحات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 70

دراسات حالة ومربعات وجداول

المربع 1: "لعنة الموارد" والفقر 13
المربع 2: أصحاب المصالح التقليديون في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 17
المربع 3: وضع هيكل للتدخل التشريعي في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 20
المربع 4: تخطيط التدفقات النقدية 25
المربع 5: المصادر المحتملة لخبرات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 29
المربع 6: ملحوظة بشأن توقيت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 30

المربع 7: ماذا تفعل إذا كانت البيانات لم تخضع لمراجعة حسابية مسبقًا 34
المربع 8: تعظيم الاستفادة من التقارير الموجزة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 35
المربع 9: عندما لا تستجيب الحكومة لمطالبات بالحصول على معلومات حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 35
المربع 10: أسئلة يتم طرحها عند استعراض تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 39
المربع 11: الاتصال عبر الإنترنت: بعض مواقع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الدولية والوطنية 42

دراسة الحالة 1: الأموال التي تم استرجاعها في نيجيريا 16
دراسة الحالة 2: دراسة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في زامبيا 26
دراسة الحالة 3: العضوية التشريعية في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين 27
دراسة الحالة 4: ورشة عمل أصحاب المصالح المتعددين في زامبيا 28
دراسة الحالة 5: الانضمام إلى مجموعة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية متعددة أصحاب المصالح 30
دراسة الحالة 6: تشكيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في منغوليا 34
دراسة الحالة 7: أمثلة إضافية على الأهمية النسبية 34
دراسة الحالة 8: حضور ورشة عمل حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في غانا 37
دراسة الحالة 9: أمثلة على مشكلات في أحد تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: منغوليا 38
دراسة الحالة 10: عروض عامة في نيجيريا 43
دراسة الحالة 11: قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا 48
دراسة الحالة 12: أمثلة على ابتكارات في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 49
دراسة الحالة 13: المجلس التشريعي لشرق أفريقيا والتعاون الإقليمي 52
دراسة الحالة 14: البرلمان الأوروبي والمعايير المحاسبية 53
دراسة الحالة 15: مشروع الشفافية في العوائد من برلمانيين عرب ضد الفساد 53

الرسم 1: إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 16
الرسم 2: الأنواع الشائعة للتعاقدات في صناعات النفط والغاز والتعدين 29

الشكل 1: الدول المرشحة لعضوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بدءاً من يناير 2009 18

الجدول 1: الأنواع الشائعة للتعاقدات في صناعات النفط والغاز والتعدين 24

تمهيد

لقد قال شخص ذات مرة إن "أشعة الشمس هي أفضل مطهر" وأشعة شمس الشفافية مطلوبة بالتأكيد في صناعاتنا الاستخراجية. في الكثير جدًا من الدول الغنية بالموارد، غالبًا ما يشعر المواطنون وحتى نوابهم - بالغموض عندما يتعلق الأمر بالدخل الناتج عن مواردهم الوطنية. لا يمكننا رؤية حجم الثروة الناتجة عن النفط والغاز والتعدين أو إلى أين تتجه. وبالتالي يتعرض المال الذي يمكن استخدامه في مساعدة مواطنينا على الخروج من فخ الفقر والحصول على التعليم الذي يحتاجونه لبناء حياة أفضل والحصول على خدمات الرعاية الصحية التي يحتاجونها لسوء الإدارة أو يتم اختلاسه من خلال الفساد.

ينبغي علينا كمشرعين أن نصر على معرفة ما تدره الصناعات الاستخراجية (Extractive Industries Transparency Initiative: EITI) وما تتلقاه حكوماتنا. وتستطيع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المساعدة. تُعتبر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية فكرة بسيطة يمكنها أن تلقي الضوء على الدخل الناتج عن النفط والغاز والمعادن. في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، تكشف الشركات عن المدفوعات التي تقدمها للحكومات وتكشف الحكومات عن الدخل الذي تتلقاه. يمكن أن يكون تحديد التناقضات بين المدفوعات والدخل مثبطًا قويًا للفساد وخطوة حيوية نحو المساءلة.

يستطيع المشرعون أن يقوموا بالعديد من الأدوار المهمة للتأكد من أن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية راسخة وتعمل بفعالية ويعمل هذا الدليل على توضيح الكيفية. والدليل له هدفان. الأول هو تقديم إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. والثاني هو تقديم اقتراحات محددة بشأن الكيفية التي قد يساهم المشرع بها في إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في دولتك.

أدرك تمامًا كمشرع زميل لك حجم العمل الذي يقع على عاتقك يوميًا بسبب أدوارك ومسؤولياتك متعددة الجوانب. يجب عليك أن تعمل باستمرار على الموازنة بين مطالب التشريع والناخبين والحزب والأسرة والأصدقاء. قد تتساءل عن السبب في أنك ينبغي أن تفكر في تحمل مسؤولية إضافية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو السبب في أنك ينبغي فعلاً أن تتحمل عبء قراءة هذا الدليل. لكنك إذا كنت من دولة تعتمد بشدة على الصناعات الاستخراجية مثل دولتي، فقد يكون من الجيد أن تقضي بعضًا من وقتك الثمين في قراءة هذا الدليل والمشاركة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. من المؤكد أن اشتراكك أنت وزملاءك من المشرعين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية سيمثل بشرى هامة بحصول فقراء العالم على نصيبهم العادل من ثروتنا المشتركة. وسيمثل مساهمة هامة في جعل هذا العالم أفضل وأكثر أمانًا لنا جميعًا.

مرحبًا بكم في المهمة!

المحترم غيفين لوبيندا
رئيس مجلس لجنة الشؤون الاقتصادية
المجلس النيابي الوطني في زامبيا

شكر وعرفان

كتب أليسون بول ديشريفر هذا الدليل بالاشتراك مع جون جونسون من معهد الديمقراطية الوطني. قام ماتيو بيليغريني وفريق من معهد رصد العائدات بتوفير تعليقات عميقة طوال فترة التخطيط وعملية وضع المسودة، وقاموا بالإشراف على تصميم الدليل. تولى كل من إيدي ريتش وأندرز كراكينيس من السكرتارية الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، بتولي مسؤولية إنتاج هذه الطبعة المنشورة، وقدما العديد من التعليقات المفيدة. كما قام المؤلفان أيضًا بطلب الاستشارة والحصول على تعليقات مفيدة من سيف أشياغبور وكاثي جيست من معهد الديمقراطية الوطني، وأعضاء مجموعة استشارية (مدرجين بالأسفل)، وسيندي كرون من معهد البنك الدولي. كما تم إجراء بحوث من أجل كتابة الدليل من جانب السيدة/ ديشريفر والسيدة/ كرون في واشنطن العاصمة، ومن جانب آدا أمينة أوزينوفو وعبد المعين إيزان وبريون دوسون من المعهد الديمقراطي الوطني في نيجيريا واليمن وزامبيا على الترتيب. وتم إجراء بحوث إضافية من جانب ليو سبانز من مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في بروكسل.

تم تطوير الطبعة المنشورة وإنتاجها بدعم مالي من الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومعهد رصد العائدات والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

أعضاء المجموعة الاستشارية

المحترم/ دان أوغالو، العضو السابق في برلمان أوغندا وعضو المجلس التشريعي لشرق أفريقيا

السيد/ جون ويليامز، العضو السابق في البرلمان الكندي ورئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للبرلمانيين المناهضين للفساد

السيد/ ريتشارد ديون، مستشار السياسات والعلاقات الخارجية في شركة Shell

السيدة/ فينيسا هيرنغشاو، مديرة مكتب معهد رصد العائدات في لندن

السيدة/ باري هوفمان، نائب مدير المعهد الديمقراطي الوطني في منطقة وسط وغرب أفريقيا

السيد/ أنور رافات، مدير برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بالبنك الدولي

ملخص تنفيذي

- هل تعلم عدد الشركات التي تدفع لحكومتك مقابل النفط والغاز والمعادن التي يستخرجونها في دولتك؟
- هل تعلم المبالغ التي تطلب حكومتك الحصول عليها وإلى أين تذهب داخل الحكومة؟
- أهل المعلومات المذكورة متاحة للجميع في دولتك؟
- هل تمثل صوتًا رائدًا في الكفاح من أجل حكم أفضل في بلدك؟

إذا كانت إجابتك على الأسئلة الثلاثة الأولى أعلاه هي بالنفي، فيمكن لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تساعد في تحسين إدارة عائدات النفط والغاز والتعدين في دولتك. تقدم مثل هذه العائدات إمكانات كبيرة للنمو والتنمية لكنها غالبًا ما تفشل في تحقيق هذه الإمكانات. هناك غطاء من السرية يخفي المبالغ التي يتم تلقيها ووجهتها والأغراض التي يتم استخدامها فيها.

تمثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية معيارًا عالميًا لشفافية عائدات صناعات النفط والغاز والتعدين. ترتكز مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على آليتين جوهريتين. فهي تتطلب أولاً أن تكشف الشركات عن المدفوعات التي تقدمها للحكومات وأن تكشف الحكومات عن العائدات التي تتلقاها من الشركات. وتتطلب ثانيًا أن يقوم إداري مستقل بالمقارنة بين هذه الأرقام تحت إدارة وإشراف من لجنة مؤلفة من عدة أصحاب مصالح.

يمكن أن تساعد برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في تقوية مراقبة الميزانية وجهود الرقابة، وتعزيز جداول أعمال مكافحة الفساد والحكم الرشيد. وتحسين مناخ الاستثمار في الدولة. تساعد زيادة الشفافية التي تنتج في الغالب عن تنفيذ برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في بناء الثقة العامة في المؤسسات الديمقراطية وتضمن في النهاية استخدام قسم أكبر من عائدات الموارد الطبيعية من أجل الصالح العام. يستطيع المشرعون النشطون في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مساعدة دولتهم على إنجاز هذه الأهداف ويجعلون من أنفسهم في هذه الأثناء قادة أصحاب مصداقية وفهم في مسائل الحكم الرشيد والشفافية.

إن المجلس التشريعي الذي يقوم بفعالية بمهماته الأساسية الثلاث الرقابة والتمثيل ووضع القوانين مهم لنجاح مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يستطيع المشرعون المساعدة في ضمان توقيع حكومتهم إيذانًا بالاشتراك وامتثال البرنامج لمعايير ومبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (انظر الملحق أ) المناسبة للاحتياجات الخاصة للدولة والتي تتم إدارتها ومراقبتها ونشرها بشكل ملائم.

يتم اتخاذ القرارات الأهم في برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في بداية العملية عند تصميم البرنامج وتأسيس الهياكل الحاكمة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ستحدد هذه القرارات المعلومات التي سيتم وضعها في التقرير وصيغة عرضها. كما أنها ستؤثر أيضًا في اختيار المشاركين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والدور الذي سيلعبونه. إن نجاح برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية يعتمد على كل هذه العوامل، وسيحتاج المشرعون إلى تحديد الطريقة الأفضل للتدخل والتأثير فيها.

يُعتبر التدخل التشريعي بنفس الأهمية عند إصدار التقرير. ينبغي أن يحدد التقرير الفوارق بين مدفوعات الشركات وما أبلغت الحكومة عن تلقيه، وأن يعرض توصيات لتحسين ممارسات التحصيل والمحاسبة لدى الحكومة. يستطيع المشرعون استخدام التقرير كأداة لمساءلة الحكومة. ويقوم المشرعون في النهاية بدور حيوي أثناء التحقق وهي المرحلة الأخيرة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والتي تستطيع الدولة فيها أن تطالب باعتراف دولي على أساس اعتبارها دولة "متوافقة" مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

التوصيات الأساسية للمشرعين

- انضم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل تحسين الخبرات والقيادة في شفافية الصناعات الاستخراجية والحكم الرشيد.

  تضع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إجراءات محددة للكثير من المشاركين - المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والصناعات الخاصة - من أجل بناء شراكات. يستطيع المشرعون بانضمامهم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يكتسبوا خبرات في مسائل الصناعات الاستخراجية ويمكن أن يصبحوا محط الأنظار كقادة ذوي مصداقية في مسألة مهمة للمواطنين.

- استغلال نظام اللجنة للمراقبة والرقابة على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

  تصل برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى الفاعلية القصوى عندما تخضع لإدارة ومراقبة جيدتين وعندما يتم نشر النتائج. من خلال عمل اللجنة المنظم والمنسق، يستطيع المشرعون تنشيط رقابتهم على السلطة. كما تمثل الجلسات العامة للجنة طريقة مفيدة كذلك في رفع الوعي العام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ودمج اقتراحات العامة في الإجراءات.

- تنسيق الجهود مع منظمات المجتمع المدني.

  تكون بعض منظمات المجتمع المدني نشطة جدًا في مسائل الصناعات الاستخراجية. قد تكون لديهم روابط مع المنظمات الدولية التي توفر لهم الدعم المالي والمعلومات عن الصناعات الاستخراجية وعن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. تستطيع هذه المنظمات أن توفر للمشرعين معلومات مفيدة عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعن هذه الصناعات. أو تستطيع أن تقوم بدور المناصرين المفيدين لتشجيع الحكومة على تبني مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو تحسينها. أو تستطيع توفير أفكار مستنيرة من أجل وضع سياسة لتقوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو تكملتها. أو تستطيع المساعدة في مساءلة الحكومة عن العائدات المفقودة أو التي تمت إدارتها بشكل سيء.

- دمج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في التواصل مع الناخبين.

  غالبًا ما يهتم المواطنون بشكل عميق بما إذا كانت الموارد الطبيعية في دولتهم تفيدهم لكنهم يعلمون القليل عن ما تتلقاه الحكومة من الصناعات الاستخراجية أو كيفية إنفاقها للعائد. يستطيع المشرعون أن ينقلوا هذه المعلومات من خلال تواصلهم المعتاد مع الناخبين.

- بناء علاقات مع المشاركين الآخرين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتحسينها.

  يستطيع المشرعون أن يصبحوا مراقبين أكثر علمًا وفعالية بإجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عن طريق العمل مع نظرائهم في دول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وفي الشبكات الإقليمية والشبكات التشريعية الدولية ومع المانحين الدوليين. ينبغي أن يعمل المشرعون على زيادة المصلحة الدولية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للمطالبة بدعم اشتراكهم في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

مقدمة

لقد كان للطلب على موارد النفط والغاز والمعادن تأثير عكسي على الكثير من الدول الغنية بالموارد. فبدلاً من أن تساهم العائدات المكتسبة من هذه الموارد في تقليل الفقر وفي النمو الاقتصادي، فإنها غالبًا ما كانت تؤدي إلى فساد واسع النطاق، وتنمية أقل، وصراعات.

ففي غياب مؤسسات حكومية قوية تكون شفافة وقابلة للمساءلة أمام المواطنين، غالبًا ما تتم إدارة عائدات النفط والغاز والتعدين بشكل غير فعال. يمكن أن يمثل تدفق التمويلات الكبيرة غير المنظمة على الحكومة إغراءً كبيرًا لأصحاب السلطة بممارسة الفساد. قد لا ينتبه المسؤولون إلى الحاجة إلى الإنفاق بحرص أثناء سنوات "الرخاء" ويتبعون أسلوب الحماية الاقتصادية لتوفير إصلاحات قصيرة المدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وتضعف العلاقة بين المواطنين وحكوماتهم بسبب اعتماد القادة الحكوميين بشكل أقل على عائدات الضرائب والقطاعات غير الاستخراجية. ويقتصر تراكم الفوائد في النهاية على قلة قليلة بينما تبقى أغلبية السكان فقيرة.

لقد بدأ المواطنون والهيئات الحكومية والمجتمع المدني والشركات والمنظمات الدولية في التعامل مع "لعنة الموارد" عن طريق تطوير المزيد من الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية وتأييدهما، مع حصول المشرعين والعامة بشكل أفضل على معلومات عن كيفية إدارة الحكومة للقطاع. فإنهم يستطيعون التدقيق في النشاطات الحكومية وطرح أسئلة مهمة ووضع تحسينات. لا تستطيع الشفافية وحدها تحسين الحكم والتنمية في الدول الغنية بالموارد. وتكون المساءلة في المقابل مستحيلة من دون معلومات ولهذا تكون الشفافية خطوة مهمة.

تمثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أحد الجهود التي بدأت البلاد الغنية بالموارد في استخدامها. حيث تعمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة عن طريق تحسين التحقق الكامل من مدفوعات الشركة وعائدات الحكومة ونشرهما. من خلال الشراكات بين المواطنين والهيئات الحكومية والشركات، تساعد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في إلقاء ضوء الشفافية على الصناعات الاستخراجية وتصبح أداة مهمة للمطالبة بمساءلة الحكومة بشأن استخدام تلك العائدات.

على المشرعين القيام بدور هام في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يوفر هذا الدليل معلومات للمشرعين[1] عن إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويقدم لهم اقتراحات عملية ليشجعوا الحكومة على المشاركة والتأكد من نجاح برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وقد تم تصميمه للمشرعين وفريق عملهم بشكل أساسي لكن القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والممثلون الدوليون قد يجدوه مفيدًا أيضًا.

لقد تم تقسيم الدليل إلى 10 فصول. يقدم الفصل الأول استعراضًا لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وإجراءاتها. ويقدم الفصل الثاني سياقًا لاشتراك المجلس التشريعي في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويناقش على نطاق واسع كيفية مساهمة المشرعين. وفي النهاية تناقش الفصول من الثالث وحتى العاشر جانبًا محددًا من إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتعرض اقتراحات محددة للدور الذي قد يلعبه المجلس التشريعي لضمان نجاح العملية.

المربع 1

"لعنة الموارد" والفقر

"يتم استخدام مصطلح "لعنة الموارد" على نطاق واسع لوصف الوضع المتناقض الذي تكون فيه الدول ذات الموارد الطبيعية الكبيرة أكثر ميلاً للمعاناة من معدلات فقر مرتفعة ونمو اقتصادي ضعيف وتنمية بطيئة.

وغالبًا ما يكون المواطنون الأفقر في الدولة هم الأكثر معاناة من التأثيرات السلبية. غالبًا ما تعاني الدول النامية الغنية بالموارد من انخفاض متوسط العمر المتوقع، وقدر أكبر من عدم المساواة والأمية ووفاة الأطفال حديثي الولادة بالمقارنة بالدول الأقل في الموارد. وتميل هذه الدول بالرغم من ثروتها إلى الحصول على أقل التصنيفات في مؤشرات التنمية البشرية الدولية.

1 بهدف التبسيط، يستخدم هذا الدليل كلمة مشرع للإشارة إلى أعضاء البرلمان والمشرعين والنواب وأعضاء الكونجرس إلخ. وعلى نفس المنوال، يتم استخدام كلمة المجلس التشريعي كمصطلح عام يشمل أية مؤسسة نيابية وطنية بما في ذلك البرلمانات ومؤسسات الكونجرس والمجالس إلخ.

ما هي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

الفصل الأول:

للمشاركة بفعالية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، سيحتاج المشرعون إلى معرفة القليل من الخصائص الأساسية للمبادرة. يوفر هذا الفصل ملخصًا موجزًا لكيفية عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وإدارتها ويصف كيف يمكن للبلدان الاستفادة منها.

ما هي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

تُعتبر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية معيارًا عالميًا للشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية. وتركز على المقارنة بين مدفوعات الشركات والأموال التي تتلقاها الحكومات مع الكشف عن تلك المعلومات للعامة. يتمثل الهدف في تحديد الفوارق المحتملة بين المدفوعات والمبالغ التي تم تلقيها والتحقيق في الأسباب المؤدية لها والتعامل معها.

يتم تنفيذ إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية باستخدام خدمات إداري مستقل ويتم إجراؤها تحت إشراف لجنة إدارية من أصحاب مصالح متعددين. يضع المدير تقريرًا عامًا يضم بيانات العائدات والمدفوعات وتوضيحًا للفوارق ونقاط القصور في الإجراءات. يجب أن تلتزم كل برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية،[2] ويجب أن تكمل 20 خطوة في أربع مراحل كما هو موضح في الرسم 1 على الصفحة التالية. إلا أنه يتم تصميم الإجراءات بالكامل بحيث تتمكن كل دولة من تكييفها حسب الضرورة. ينبغي تنفيذ إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية سنويًا بمجرد وضعها.

كي تصبح إحدى الدول "مرشحة" لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، يجب أن تلتزم الحكومة علنًا بالمبادرة وأن تكمل الخطوات الأربع لمرحلة التوقيع إيذاناً بالاشتراك. بمجرد أن تطبق إحدى الدول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بالكامل وتخضع لعملية تحقق ناجحة (انظر الفصل الثامن: ضمان نجاح عملية التحقق)، تصبح "متوافقة" مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. مع استمرار برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، يتم إجراء التحقق مرة كل عامين.

2 انظر الملحق أ: معايير ومبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

الرسم 1: **إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية**

ما هي فوائد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

تختار الدول الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لعدة أسباب. تصف الفقرات التالية العديد من هذه الأسباب. تستطيع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المساعدة في:

ضمان استخدام جزء أكبر من العائدات المتولدة عن موارد النفط والموارد المعدنية لفائدة شعب البلد. وهذه فائدة أساسية من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

تقوية المراقبة والرقابة على الميزانية. يمكن أن تكون تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أدوات قوية كي يفهم المواطنون والمشرعون كمية الأموال التي تحصلها الحكومة وكيفية تحديد الدول لمجال إنفاق الأموال. لقد أدت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في بعض الحالات إلى استعادة الحكومة لأموال غير معلومة الوجهة أو لمدفوعات تم تخفيضها للشركات.

تعزيز جداول أعمال أوسع لمكافحة الفساد والحكم الرشيد. تستطيع أن تجعل برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من إخفاء الممارسات الفاسدة أمرًا أكثر صعوبة. عن طريق تحسين الشفافية في مجال تكون السرية أمرًا معتادًا فيه. يمكن أن تساعد المشاركة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في وضع سوابق لتحسين الشفافية في مجالات حكومية أخرى.

بناء الثقة في المؤسسات العامة لدى المواطنين. عندما يستخدم المسؤولون المنتخبون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل تحسين الانفتاح والنقاش العام حول كيفية تلقي الحكومة للعائدات وإنفاقها. فقد يشعر المواطنون بالتمكين من أسباب القوة وبأنهم أفضل اتصالاً بالعملية السياسية وأكثر ثقة في أن مصالحهم ستكون موضع اعتبار عند اتخاذ القرارات الحكومية ومن المرجح أكثر أن يؤمنوا بأنهم يستطيعون لعب دور في مساءلة حكومتهم.

العمل على تقليل الخصومات بين الحكومات. والشركات. والمجتمعات أو المواطنين. تميل الصناعات الاستخراجية إلى أن تكون هدامة للمجتمعات التي تعمل فيها. وبما أنها تتضمن تغييرات فعلية على الأرض وعمالاً من خارج المجتمع (وأحيانًا من خارج الدولة). يكون هناك ميل إلى حدوث خصومات تؤدي في حالات متطرفة إلى صراع. وغالبًا ما تلوم الحكومة والشركات بعضها البعض. يمكن أن تؤدي الشفافية إلى بناء الثقة بين هذه الأطراف. وتستطيع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تخلق منتدى آمنًا للحوار والتفاهم والوصول إلى حل.

تحسين مناخ الاستثمار. إن تطبيق إحدى الدول لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية يرسل إشارة للمستثمرين والشركات الدوليين بأن الحكومة ملتزمة بتقوية الشفافية والمساءلة. يمكن النظر إلى الدولة باعتبارها وجهة أكثر جاذبية للاستثمار. وهو ما يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي في قطاعات أخرى ويمكن أن يزيد الوصول إلى رأس مال أقل تكلفة على المدى الطويل مع تحسن تصنيفات المخاطرة الخاصة بالدولة.

دراسة الحالة 1

الأموال التي تم استرجاعها في نيجيريا

وجد أول تقرير للمراجعة والتدقيق من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا فرقًا يبلغ 230 مليون نايرا نيجيرية بين ما أبلغت الشركات أنها قد دفعته وما أبلغ البنك المركزي النيجيري بأنه تلقاه. بعد أن بحث المراجعون والمدققون أكثر. حددوا عددًا من المشكلات في الحسابات وحفظ السجلات والمشكلات الأخرى التي استطاعت تبرير جزء كبير من الأموال التي كانت غير مبررة في الأصل. وبالتالي تم تقليل حجم المبالغ المفقودة إلى 8.5 مليون نايرا.

عندما بدأت لجنة خاصة بهذا الموضوع من المجلس الوطني في عقد جلسات استماع في عام 2008 لفحص نشاطات شركة النفط الوطنية النيجيرية. كان باستطاعة أعضاء اللجنة الاقتباس من تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أثناء استجواب المسؤولين في وزارة الموارد البترولية.

من يشترك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المشاركة النشطة من قطاع واسع من أصحاب المصالح. يعرف الكتاب المرجعي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بإنهم "...الأفراد والمجتمعات والجماعات والمنظمات التي لها مصلحة في مخرجات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وأولئك الذين يستطيعون التأثير فيها"[3]. يشمل هذا التعريف في معظم الدول ممثلين من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والذين يجتمعون في لجنة إدارية أو مجموعة عمل من أصحاب مصالح متعددين. لقد تراوح دور المشرعين ما بين المشاركة المباشرة في المجموعة المتعددة من أصحاب المصالح ومراقبة إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال سلطتهم الرقابية. تمثل المجموعة المتعددة من أصحاب المصالح والتي تتم مناقشتها باستفاضة أكبر في الفصل الرابع هيئة اتخاذ القرارات الرئيسية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

كيف تتم إدارة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتمويلها في كل دولة؟

تقوم كل دولة تطبق المبادرة بإدارة إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الخاصة بها تحت قيادة مسؤول حكومي كبير ومجموعة من أصحاب المصالح المتعددين. ينبغي أن يكون المصدر الرئيسي لتمويل برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية هو حكومة الدولة التي تطبق المبادرة. كما أن الصندوق الاستئماني متعدد الجهات المانحة الذي يديره البنك الدولي يكون متاحًا أيضًا للمساعدة الفنية الموجهة في بعض الدول.

كيف تتم إدارة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتمويلها على المستوى الدولي؟

تخضع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على المستوى الدولي لإدارة مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المكون من 20 شخصًا. توفر الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الكائن مقرها في مدينة أوسلو بالنرويج. دعمًا لمجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وهي نقطة الاتصال الأولى بالنسبة إلى المنظمات المشاركة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمهتمة بها. وتعمل على تعزيز إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وتنسيق الاتصالات والقرارات المتعلقة بالسياسات من جانب أصحاب المصالح الدوليين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وتوفير إرشاد لمطبقي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

كيف يستطيع المشرعون معرفة المزيد عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

أول مكان يتم البحث فيه هو الموقع الدولي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على شبكة الإنترنت (www.eitransparency.org) وقائمة الموارد الموجودة في الملحق ج في هذا الدليل. كما قد يرغب المشرعون أيضًا في طلب عقد اجتماعات إستعلامية مع مسؤولين في الوكالات الحكومية المرجح أن تتولى مسؤولية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (مثل وكالات النفط أو التعدين، أو التمويل، أو الاقتصاد، أو التخطيط) إلى جانب أطراف من المجتمع المدني المحلي ومكاتب حملة أنشر ما تدفعه (Publish What You Pay Campaign)، ومنظمة الشفافية الدولية، ومعهد رصد العائدات. كما قد يكون ممثل مكتب البنك الدولي داخل البلد قادرًا أيضًا على توفير خلفية ومعلومات إضافيتين عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

3 الكتاب المرجعي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، صفحة 5، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، 2005.

المربع 2

أصحاب المصالح التقليديون في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

المؤسسات الحكومية أو العامة

- وكالة النفط أو التعدين
- الوكالات التي تقوم بتحصيل العائدات أو إدارتها
- وكالة التنمية والتخطيط الاقتصاديين
- الحكومة المحلية
- الشركات الوطنية للنفط أو التعدين
- القادة التقليديون
- مؤسسات المراجعة والتدقيق العليا
- المجلس التشريعي (لجان الميزانية والتمويل والتخطيط والموارد الطبيعية)

القطاع الخاص

- شركات النفط والغاز والتعدين (الدولية والمحلية الخاصة والمملوكة للدولة)
- الشركات الوطنية للنفط أو التعدين
- المستثمرون
- اتحادات مؤسسات وأصحاب أنشطة الأعمال التجارية والاتحادات الصناعية

المجتمع المدني وآخرون

- المنظمات القائمة في المجتمعات المحلية
- المنظمات الوطنية غير الحكومية
- المنظمات الدولية غير الحكومية وأتباعهم المحليون
- الإعلام
- الاتحادات التجارية
- المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث
- المنظمات القائمة على أساس الأديان
- القادة التقليديون والطبيعيون

المصدر: تطبيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: تطبيق الدروس الميدانية المبكرة، البنك الدولي، 2008

لكشلا 1: الدول المرشحة لعضوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بدءاً من يناير 2009

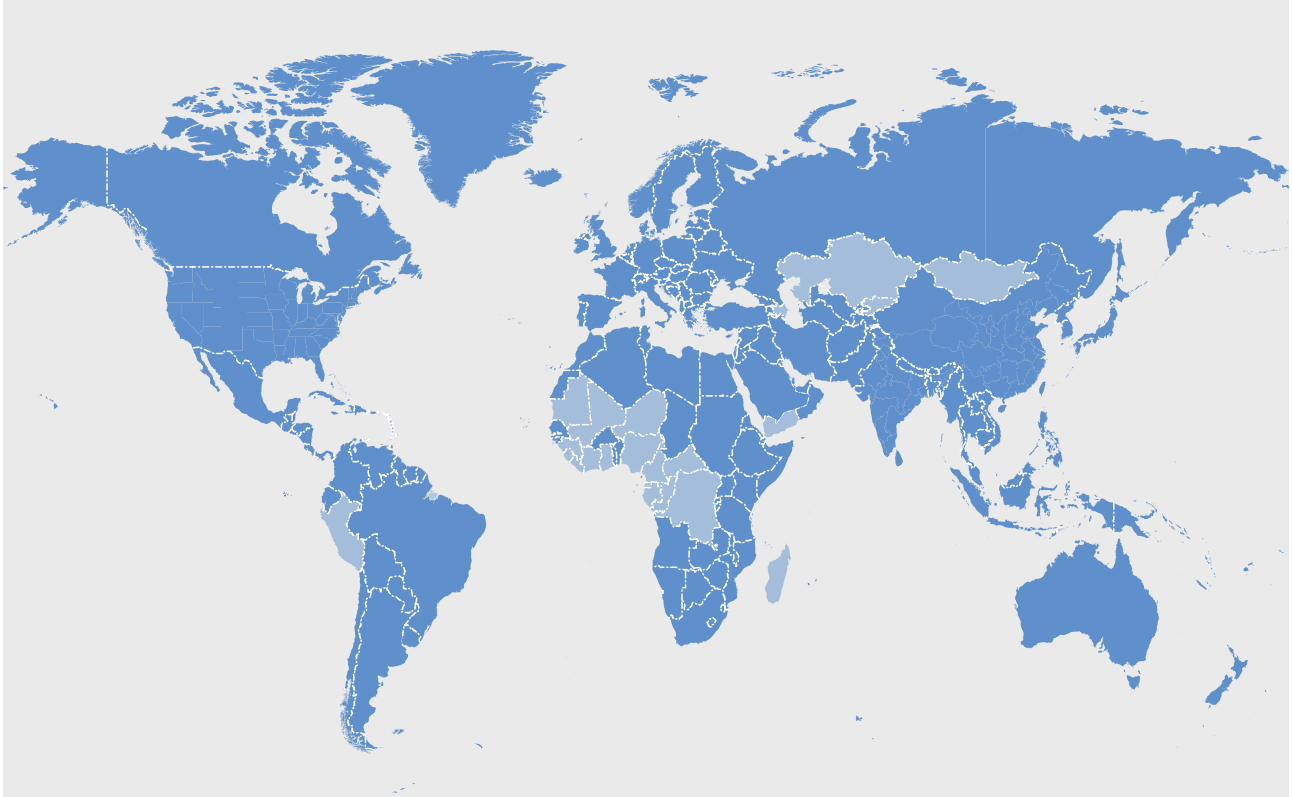

الدول المرشحة لعضوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بدءاً من يناير 2009

- أذربيجان
- الكاميرون
- جمهورية أفريقيا الوسطى
- جمهورية أفريقيا الوسطى
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- الجابون
- غانا
- غينيا
- كازاخستان
- قرجستان
- قرجستان
- مدغشقر
- مالي
- موريتانيا
- منغوليا
- النيجر
- نيجيريا
- بيرو
- جمهورية الكونغو
- ساو تومي إي برينسيبي
- سيراليون
- تيمور الشرقية
- اليمن

المجلس التشريعي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

الفصل الثاني:

على المشرعين القيام بدور مهم في توفير الفعالية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يناقش هذا الفصل ما قد يتضمنه هذا الدور ويوفر استعراضًا للأدوات والإستراتيجيات التي قد يستغلها المشرعون لضمان نجاح مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في بلدهم

"يجب أن يكون المشرعون نشطون في الرقابة على العائدات الناتجة عن الصناعات الاستخراجية... وعندها فقط سيكونون قادرين على المساعدة في مكافحة الفقر".

سيناتور لي مايبا، رئيس لجنة الاستثمار النيابي في المصادر النفطية في المجلس الوطني النيجيري

كيف يستطيع المشرعون المساهمة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

إن المجلس التشريعي الذي يقوم بفعالية بمهماته الأساسية الثلاث - الرقابة والتمثيل ووضع القوانين - مهم لنجاح مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- الرقابة:

  تحصل المجالس التشريعية على التمكين من أسباب القوة للتدقيق في النشاطات الحكومية من أجل ضمان تطبيق البرامج بفعالية مع الالتزام بالقانون وضمان تبرير إنفاق التمويلات المخصصة. عن طريق استخدام فترات النقاش ببراعة وعقد جلسات الاستماع العامة ودعوة الوزراء ورجال الأعمال والآخرين إلى الشهادة أمام اللجان، يستطيع المشرعون المساعدة في التأكد من إدارة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بشكل جيد وإصدار تقارير المبادرة في مواعيدها وأنها دقيقة ويتم نشرها على نطاق واسع. بمجرد أن يتم إصدار تقرير، يستطيع المشرعون التأكد من نشر النتائج على نطاق واسع ومن تعامل الحكومة مع الفوارق ونقاط القصور.

المربع 3

وضع هيكل للتدخل التشريعي في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

سيرغب المشرعون في تنظيم مشاركتهم في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتنسيقها. وقد يرغبون في تشكيل مجموعة عمل تشريعية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو تنسيق الجهود من خلال الحزب أو التكتل السياسي. إلا أنه بالنظر إلى أهمية الدور الرقابي في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، من المرجح أن تكون اللجان هي المكان الأكثر فاعلية.

قد تتناول لجنة واحدة في بعض الحالات معظم المسائل المتعلقة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. تراقب لجنة زامبيا للشؤون الاقتصادية والعمالة مثلاً وزراء تنمية المناجم والمعادن، والمالية، والتخطيط القومي، والتجارة والعلاقات التجارية والصناعة. وتختص عدة لجان في الأغلب مثل الميزانية، والنفط أو التعدين، ومكافحة الفساد بجانب في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وقد تكون هناك حاجة إلى إشراكها في عدة مراحل في إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- التمثيل:

يستطيع المشرعون من خلال القيام بوظيفتهم التمثيلية المساعدة في تشكيل برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والتأكد من أنه يعكس نطاقًا واسعًا من المصالح. قد يصبحوا مشتركين في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويمكنهم المساعدة في التأكد من أن منظمات المجتمع المدني (CSO) المكرسة لشفافية الموارد تشترك في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين وتنشط فيها. من خلال جلسات الاستماع العامة واللقاءات الشخصية والإعلام والتواصل مع الناخبين وأساليب أخرى، يستطيع المشرعون تكوين الوعي العام حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمشكلات التي تحددها، والتأثير في الرأي العام لمساءلة الحكومة.

- وضع القوانين:

وأخيرًا يمكن للمشرعين من خلال سلطة صناعة القوانين التي يملكونها ضمان توقيع حكوماتهم على إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمشاركة فيها بشكل جاد. لقد مرت العديد من الدول بعقبات قانونية أمام تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتمت المطالبة بمراجعة القوانين. يستطيع المشرعون ضمان تغيير هذه القوانين بطريقة تعكس الشفافية المطلوبة من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتعززها. بالإضافة إلى أن بعض الدول عملت على تقوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عن طريق النص على الإجراءات نفسها في القانون، على الرغم من أن هذا ليس جزءً من متطلبات المبادرة.

كيف يستطيع المشرعون الاستفادة من الاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

لقد اختار المشرعون الاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لعدد من الأسباب. تعطي المبادرة فرصة للمجالس التشريعية والأحزاب السياسية والمشرعين كي يجعلوا من أنفسهم قادة ملائمين وذوي مصداقية في مسائل الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والتي غالبًا ما يهتم المواطنون بها بشدة. ويمكنها أن تقوم بدور موقع لبناء الخبرات والشراكات مع الأطراف الأخرى في مسائل الصناعات الاستخراجية. قد يتمكن المشرعون الذين يعملون عن قرب مع الأطراف الأخرى في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من استخدام مشاركتهم كمنصة للاشتراك في مسائل أخرى مهمة تتعلق بتحسين إدارة الصناعات الاستخراجية. وأخيرًا تستطيع المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تقوم بدور الأداة المهمة لتوسيع وتقوية نشاطات مراقبة الميزانية والرقابة عليها من جانب المجلس التشريعي.

ما هي الأدوات والإستراتيجيات التشريعية التي يمكن استخدامها للاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

تناقش الفصول المتبقية في هذا الدليل العديد من الأدوات التشريعية للتعرف على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والاشتراك فيها. تنتمي معظم الاقتراحات إلى الفئات الأربع التالية:

- تنسيق الجهود مع منظمات المجتمع المدني.

تكون بعض منظمات المجتمع المدني نشطة جدًا في مسائل الصناعات الاستخراجية. وقد تكون لهم روابط مع المنظمات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية وحملة أنشر ما تدفعه والتي توفر لهم دعمًا ماليًا ومعلومات عن الصناعات الاستخراجية وإجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. تستطيع هذه المنظمات أن توفر للمشرعين معلومات مفيدة عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وعن هذه الصناعات. أو تستطيع أن تقوم بدور المناصرين المفيدين لتشجيع الحكومة على تبني مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو تحسينها. أو تستطيع توفير أفكار مبنية على معلومات من أجل وضع سياسة لتقوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو تكملتها وتساعد في مساءلة الحكومة عن العائدات التي لم يتم توضيح وجهتها أو التي تمت إدارتها بشكل سيء.

- دمج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في التواصل مع الناخبين.

غالبًا ما يهتم المواطنون بشكل عميق بما إذا كانت عوائد استخراج الموارد الطبيعية في دولتهم تفيدهم. لكنهم يعلمون القليل عما تتلقاه الحكومة من عائدات الصناعات الاستخراجية أو كيفية إنفاقها لها. يستطيع المشرعون أن ينقلوا هذه المعلومات من خلال تواصلهم المعتاد مع المواطنين.

- تقوية نظام اللجان واستخدامه.

تقوم المجالس التشريعية ذات أنظمة اللجان الفعالة بتقسيم عملها مما يجعل إنجازها أكبر بكثير من المجالس التي ليس لها لجان فعالة. تستطيع اللجان المختصة بالمسائل المتعلقة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تطور خبرات محددة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وغالبًا ما تكون أكثر قدرة على العمل بين الأحزاب مما يجعل التضحيات الصغيرة ضرورية للوصول إلى اتفاق بشأن التشريع والسياسات. كما تكون اللجان من خلال جلسات الاستماع العامة مكانًا مفيدًا أيضًا لإدراج الاقتراحات من العامة في إجراءات وضع السياسات، وقد تكون المكان الوحيد لعمل ذلك.

بما أن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تضم مسائل عادةً ما تتبع عدة لجان - الموارد الطبيعية، والميزانية والتمويل، والحسابات الحكومية، ومكافحة الفساد - فإن الرقابة الفعالة تتطلب تنسيق نشاطات هذه اللجان ومشاركة المعلومات بينها. كما تقوم المجالس التشريعية أيضًا بتأسيس لجان متخصصة أو منتقاة أو لجان تحقيق لدراسة مسائل معينة أو تناولها. بالنسبة إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، من المرجح أن يؤدي إنشاء مثل هذه اللجنة إلى الفائدة الأكبر بمجرد إصدار تقرير للتحقيق في نقاط القصور أو الفوارق المحددة من جانب المدير والتي لم تقم الحكومة بالتعامل معها أو تصحيحها.

- بناء علاقات مع المشاركين الآخرين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتحسينها.

ويستطيع المشرعون في النهاية أن يصبحوا مراقبين أكثر علمًا وفعالية بإجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عن طريق العمل مع نظرائهم في دول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وفي الشبكات الإقليمية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والشبكات التشريعية الدولية ومع المانحين الدوليين.

يوفر كل فصل من الفصول المتبقية في الدليل معلومات عن مجالات إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ذات الصلة الأكبر بالمشرعين ويوضح كيف يستطيع المشرعون المساهمة. كما تم أيضًا إدراج ملخص لهذه الإستراتيجيات التشريعية في الملحق ب.

التحضير لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

الفصل الثالث:

ينبغي أن يعكس برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الخصائص المحددة لقطاع الصناعات الاستخراجية في كل دولة. يصف هذا الفصل أنواع ومصادر المعلومات التي يمكن أن تساعد المشرعين على فهم الصناعات الاستخراجية بشكل أفضل ويقترح أدوات محددة يستطيع المشرعون استخدامها للمساهمة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية قبل الخطوات الأولى في المبادرة وأثناءها.

ما هي المعلومات التي ينبغي معرفتها عن الصناعات الاستخراجية من أجل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

ما هي الأسئلة التي ينبغي على المشرعين المهتمين بوضع برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يطرحوها؟ تمثل الأسئلة الخمسة التالية بداية جيدة.[4]

1. هل هناك صناعات استخراجية وكم حجم مساهمة كل منها في الاقتصاد القومي؟ وما هي الصناعات التي توفر أكبر عائدات حكومية؟ وما هو حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؟ تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تحدد الدول الصناعات التي سيتم إدراجها في إجراءات وضع التقارير.

2. من هم الأطراف الرئيسيون في الصناعة؟ ما هي الشركات الدولية والمحلية التي تعمل في كل صناعة؟ هل هناك شركات مملوكة للدولة - مثل شركة نفط وطنية - أو هل تشارك الحكومة في أية عمليات تعدين أو استخراج نفط؟ تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تقوم كل الشركات من الصناعات ذات الصلة بالإبلاغ عن بياناتها.

4 يمكن الحصول على نقاش تفصيلي حول هذه المسائل في جزء التعمق (Drilling Down)، الفصول 8-6، معهد رصد العائدات، 2008.

3. ما هي أنواع التعاقدات التي تم التوقيع عليها بين الحكومة والشركات؟ تحدد التعاقدات المبالغ التي ينبغي أن تتلقاها الحكومة وبأي شكل (مثل أنواع المدفوعات) ومن يدفع تكاليف الإنتاج ومن يدير العمليات وكيفية مشاركة الموارد أو بيعها وترتيب الدفع لأطراف التعاقد. هناك نوعان رئيسيان من التعاقدات ذات الصلة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كما هو موصوف في الجدول 1 بأسفل.

4. ما هي تدفقات الإيرادات الرئيسية؟ تدفع الشركات للحكومات من خلال الضرائب والعوائد والمدفوعات العينية والمكافآت وحصص المساهمة والإيجارات. تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية نشر كل المدفوعات المادية في مجال النفط والغاز والتعدين. يشكل إجمالي تدفقات الإيرادات في مجموعه "نصيب" الحكومة أو حصتها عن العمليات في هذه الصناعات.

5. ما هي الهيئات الحكومية المشتركة في إدارة عائدات الصناعة الاستخراجية؟ ما هي الهيئات الحكومية التي تحصل الإيرادات من الشركات؟ وما هي الهيئات التي تقوم بتنظيم الصناعة؟ وإلى أين يذهب المال بالتحديد عندما تقدم الشركات المدفوعات الخاصة بها - وفي أية هيئة حكومية يتم إيداعها؟

الجدول 1: الأنواع الشائعة للتعاقدات في صناعات النفط والغاز والتعدين[5]

نوع التعاقد	كيفية عمله	بأي شكل تتلقى الحكومة المال	القطاعات التي يشيع فيها بالشكل الأكبر
عقد مشاركة الإنتاج	تدير الشركة تطوير العملية وهناك صيغة متفق عليها لتحديد الحصة من المورد المستخرج (براميل النفط، أطنان المعادن، إلخ) التي تذهب إلى الحكومة وإلى الشركة.	الحصة (أو "النصيب") من الإنتاج الذي تستحقه الحكومة. كثيرًا ما تأخذ الحكومات هذه الموارد بشكل نوعي وتبيعها أو تستخدمها محليًا. وتتلقى الحكومة في بعض الحالات مدفوعات من الشركات بقيمة الحصة المخصصة للحكومة. قد تدفع الشركات أيضًا عوائد وضرائب وإيجارات للأرض ومدفوعات أخرى. قد تحصل الحكومات على عوائد من حصص المساهمة التي حصلت عليها شركات الموارد الوطنية التي تعمل ضمن مجموع شركات التشغيل.	النفط
اتفاقيات الامتياز	تعطي الحكومة ترخيصًا بالحق في تطوير منطقة جغرافية معينة	العوائد الرسوم حسب مساحة الفدان الضرائب المكافآت الضرائب الاجتماعية حصص المساهمة التي تم الحصول عليها من خلال مشاركة شركة الموارد الوطنية إيجارات الأرض التعدين النفط	التعدين النفط

5 اتفاقيات الخدمات الفنية التي تتحكم الحكومة في المورد طبقًا لها وتدخل في اتفاق مع شركة لتوفير الخدمات الفنية من استكشاف وبناء وإدارة – تكون أيضًا شائعة في صناعة النفط. إلا أنها لا تنتج تدفقات الفوائد التي عادةً ما ترتبط بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

ما هي الأدوات الأنسب للمشرع كي يحصل على هذه المعلومات؟

يوجد لدى المشرعين عدد من الأدوات التي يختارون من بينها عند السعي للحصول على هذه المعلومات. تركز المداخل الموصوفة أدناه على الوصول إلى الخبرات المحلية والدولية القائمة والموجودة في المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية والشركات والحكومة. عندما تكون الموارد التشريعية لهذه النشاطات محدودة، قد يكون المانحون الدوليون والمنظمات الدولية الأخرى[6] قادرين على توفير الدعم.

- القيام بزيارات ميدانية.

  إن المشرعين الذين يزورون موقع عمل في النفط أو الغاز أو التعدين يقومون بتوعية أنفسهم بكيفية استخراج المورد الطبيعي. كما أن المقابلات مع موظفي الشركات وممثلي الوزارة المسؤولة عن الصناعة يمكن أن يلقي المزيد من الضوء على عمليات الصناعة وتمويلاتها.

- عقد جلسات البيانات الموجزة أو جلسات الاستماع الاستعلامية.

  يمكن أن يدعو المشرعون مسؤولي وزارة النفط والتعدين وممثلي الشركة والمجتمع المدني والخبراء الآخرين لتقديم بيان موجز للأعضاء أثناء اجتماع اللجنة أو أثناء جلسة استماع استعلامية. في الكثير من الدول، تقوم جماعات المجتمع المدني التي على علم بالجوانب الفنية أو القانونية أو المالية للصناعات الاستخراجية بعقد جلسات بيانات موجزة مشابهة لزملائهم وينبغي على المشرعين الاستفادة من خبراتهم.

- تنظيم جولة دراسية في دولة تطبق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

  يمكن أن يوفر تبادل الزيارات معلومات حقيقية مقارنة عن كيفية عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وكيف يمكنها إفادة دولة. عن طريق مقابلة أطراف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في الدولة، يستطيع المشرعون الحصول على رؤية للكيفية التي تم بها اتخاذ قرارات بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والسبب فيها. وهو ما يمكن أن يقدم معلومات لرؤية المشرع لبرنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في بلده. قد تكون سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وآخرون قادرين على تدبير مثل هذه الزيارة.

- إجراء دراسة.

  تستطيع اللجان التشريعية الاستفادة من الخبرات المحلية أو الدولية في الصناعات الاستخراجية عن طريق استشارة خبراء من الجامعات أو منظمات المجتمع المدني لإجراء بحوث حول المسائل الأساسية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يمكن لمثل هذه الدراسات أن تبحث في الجوانب المالية أو القانونية أو التشغيلية للصناعة وأن تلقي الضوء على نقاط القلق الأساسية التي قد تكون ذات صلة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- وضع تقرير لجنة.

  كما تستطيع اللجان أيضًا وضع تقرير عام يوضح ما توصلت إليه الدراسة التي قامت بها اللجنة أو نشاطات أخرى للجنة. غالبًا ما يتم استخدام تقارير اللجان في وضع تشريع أو تشجيع الحكومة على التعامل مع المسألة. إذا كانت الحكومة لم تتبن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بعد، فقد يقدم مثل هذا التقرير توصيات للحكومة بأن تفعل ذلك.

المربع 4

تخطيط التدفقات النقدية

لقد وضعت بعض برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تخطيطًا للتدفقات المالية لمعرفة كيف يتم تبادل الأموال بين شركات الصناعات الاستخراجية والحكومة. وتم إدراج تخطيط للتدفقات المالية في أول تقرير مطابقة في الكاميرون. انظر الملحق هـ

6 يُعتبر كل من المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد رصد العائدات مثالان على المنظمات التي قد تكون قادرة على توفير مساعدة لهذه الأنواع من النشاطات.

دراسة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في زامبيا

أعلنت زامبيا في يوليو 2008 عن خطتها للانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. أجرت الحكومة دراسة إطار عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بمساعدة من البنك الدولي. وكانت الدراسة التي تم توزيعها على الجمهور تضم معلومات عن:

- مستويات الملكية والإنتاج في صناعة التعدين
- وتاريخ الصناعة والإحصاءات الرئيسية الخاصة بها بما في ذلك تدفقات الإيرادات واتفاقيات التعدين
- ومعايير المراجعة والتدقيق
- ووجهات نظر أصحاب المصالح بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
- والعوائق المحتملة أمام التنفيذ.

المصدر: http://go.worldbank.org/UD915M8920

ما الذي يستطيع المشرعون عمله لتشجيع الحكومة على التوقيع إيذانًا بالاشتراك؟

إذا كانت الحكومة لم توقع بعد على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو وقعت لكن لم يتم إعلانها بعد كدولة مرشحة، فقد يبني المجلس التشريعي الدعم للمبادرة عن طريق رفع الوعي العام وتشجيع ضغط الرأي العام على الحكومة كي تتحرك. كيف يمكن عمل هذا؟

- المشاركة في مؤتمر أو ورشة عمل حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

  لقد حققت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية النجاح الأكبر في الدول التي اجتمعت فيها الأطراف معًا في وقت مبكر لمناقشة المبادرة. يستطيع المشرعون المشاركة في ورش العمل أو المؤتمرات ومناقشة وجهات نظرهم بشأن الحاجة إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى جانب الكيفية التي يرغبون في رؤية المجلس التشريعي يشارك بها. وقد يستطيع المانحون الدوليون ومنظمات المجتمع المدني المحلية أو الدولية المساعدة في تيسير هذه الأحداث.

- تمرير قرار من المجلس التشريعي.

  يستطيع المجلس التشريعي تشجيع السلطة التنفيذية على التوقيع على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عن طريق تمرير قرار يطلب من الحكومة الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وقد يكون مثل هذا القرار أقوى إذا وضع إطارًا زمنيًا للعمل. وإذا رفضت السلطة التنفيذية التوقيع إيذانًا بالاشتراك في خلال هذه الفترة الزمنية، فقد يستجوب المجلس التشريعي الوزير المسؤول علنًا في جلسة يحضرها كل الأعضاء أو باستخدام الاستجوابات البرلمانية أو في جلسة استماع عامة.

- العمل من خلال الإعلام على بناء الوعي العام.

  يستطيع المشرعون رفع الوعي وتعزيز مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وحث الحكومة على الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عن طريق عقد مؤتمرات صحفية ونشاطات إعلامية أخرى. غالبًا ما يكتب المشرعون في بعض الدول مقالات افتتاحية أو أعمدة في الصحف تعبر عن رأيهم وهي أيضًا مكان جيد لتعزيز مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

تأسيس الهياكل الحاكمة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

الفصل الرابع:

يعتمد نجاح مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على جودة إدارتها. يصف الفصل الرابع الهياكل الحاكمة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويلقي الضوء على الطرق التي قد يتبعها المشرعون للمشاركة فيها ومراقبتها من أجل المساعدة في ضمان أنها تعمل بفعالية.

ما الذي ينبغي أن يعرفه المشرعون عن الهياكل الحاكمة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

تتنوع الهياكل الحاكمة من دولة إلى أخرى لكن يجب أن تمارس لجنة إدارية من أصحاب مصالح متعددين الرقابة على البرنامج ويجب أن يقوده مسؤول حكومي رفيع المستوى. كما أن العديد من الدول قد وضعت أيضًا هياكل إضافية موضّحة بأسفل من أجل زيادة مدخلات أصحاب المصلحة أو توفير رقابة إضافية. يتم وصف هذه الهياكل أدناه. عندما يصبح المشرعون على علم بكيفية إدارة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومن يقوم بذلك، يستطيعون التعرف على الطريقة الأفضل للمشاركة في برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في دولتهم والتأثير فيه.

دراسة الحالة 3

العضوية التشريعية في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين

لقد حصل المشرعون على مقاعد في المجموعة متعددة أصحاب المصالح في أربع دول من بين 24 دولة مرشحة لعضوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- **كازاخستان:** يضم المجلس الوطني لأصحاب المصالح ثلاثة مشرعين.
- **اليمن:** يضم مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مشرعًا واحدًا وهو عضو في لجنة النفط والتنمية.
- **موريتانيا:** ينتمي كل من المشرعين الأربعة في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين إلى حزب سياسي مختلف له تمثيل في البرلمان.
- **نيجيريا:** في الجولة الأولى لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، كان عضوان في المجلس النيابي الوطني ومشرعان على مستوى الدولة يشغلون مقاعد في مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح المتعددين.

- مجموعة العمل من أصحاب المصالح المتعددين.

تُعتبر مجموعة العمل من أصحاب المصالح المتعددين[7] لجنة من مؤسسات المجتمع المدني والحكومة وممثلي الشركات الذين يعملون معًا بشكل مشترك لاتخاذ قرارات بشأن تصميم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومراقبتها وتقييمها. إنها هيئة اتخاذ القرارات الرئيسية في برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يختلف عدد أعضاء مجموعة أصحاب المصالح المتعددين ومن يمثلونهم من بلد لآخر لكن المربع 2 يعطي قائمة بالأعضاء المحتملين. ينبغي أن تكون عضوية مجموعة عمل أصحاب المصالح المتعددين صغيرة بما يسمح للمجموعة أن تعمل بكفاءة وكبيرة بحيث تمثل كل أصحاب المصالح.

تتنوع مسؤوليات مجموعة عمل أصحاب المصالح لكن هناك تحليل حديث[8] لدول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أظهر أن معظم مجموعات عمل أصحاب المصالح المتعددين تفعل بعضًا مما يلي أو تفعله كله:

- تحديد إستراتيجية عامة لدولة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
- واختيار مجال مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (انظر الفصل الخامس)
- ووضع خطة عمل لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمصادقة عليها ومراقبة تطورها (انظر الفصل الخامس)
- وتعيين المدير المستقل وتوجيهه
- والمساعدة في اتخاذ القرارات بشأن نماذج الإبلاغ النمطية (انظر الفصل الخامس)
- ورفع الوعي العام بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويكون ذلك غالبًا عن طريق توزيع تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (انظر الفصل الثامن)
- والمساعدة في تحديد العوائق أمام التنفيذ وإزالتها.

- سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو وحدة التنفيذ.

تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في الحد الأدنى أن تقوم الحكومة بتعيين مسؤول حكومي رفيع المستوى (غالبًا ما يكون وزيرًا) لقيادة تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ينبغي أن يكون هذا المسؤول رفيع المستوى في منصب يسمح له بإزالة العوائق عندما تظهر أمام مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
تكرس معظم دول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية سكرتارية وطنية متفرغة يعمل بها موظفون إداريون أو موظفو اتصالات أو خبراء في الصناعات الاستخراجية. وعادة ما يعمل هؤلاء الموظفون في وكالة حكومية أو وزارة معينة. يقع مقر سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في دولة البيرو مثلاً في وزارة الطاقة والمعادن. وفي الكاميرون يقع المقر داخل وزارة الاقتصاد والمالية. وفي النهاية قامت عدد من الدول أيضًا بتأسيس مجموعات حكومية لتنسيق مشاركة الحكومة.

دراسة الحالة 4

ورشة عمل أصحاب المصالح المتعددين في زامبيا

ينبغي أن يسعى المشرعون إلى الاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في وقت مبكر من الإجراءات. ومن طرق القيام بذلك المشاركة في ورش عمل أصحاب المصالح المتعددين التي تتم إقامتها أثناء المراحل الأولى للتخطيط لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. قامت زامبيا مثلاً بإقامة إحدى ورش العمل تلك فور الإعلان عن خطط الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وفرت ورشة العمل للشركات والمجتمع المدني وأعضاء البرلمان والحكومة مجالاً لمناقشة هيكل المجلس المستقبلي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وكيفية مواصلة إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. حضر المحترم/ غيفين لوبيندا رئيس لجنة الاقتصاد والتخطيط ورشة العمل وناقش أهمية التدخل التشريعي في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

المصدر: http://go.worldbank.org/UD915M8920

7 تتم الإشارة إلى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين في بعض الدول باسم مجموعة عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو اللجنة الإدارية أو المجلس أو المفوضية. وتختلف التسمية من دولة إلى أخرى.

8 تطبيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: تطبيق الدروس الميدانية المبكرة. صفحة 21-20. البنك الدولي. 2008. (انظر الملحق ج: قائمة الموارد الإضافية)

- آليات مشاركة أخرى.

لقد ابتكرت بعض الدول آليات إضافية لتسهيل المشاركة الأوسع. تجمع المؤتمرات الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الأفراد والمنظمات التي ليست جزءً رسميًا من مجموعة أصحاب المصالح المتعددين لعرض آرائهم. كما أن المجتمع المدني والأعمال التجارية قد قاموا أيضًا بتأسيس جماعات ناخبين لها ممثلون يحضرون مجموعة أصحاب المصالح المتعددين. ويلتقي هؤلاء لمناقشة قرارات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويعرض ممثلوهم آراء المجموعة في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين.

الرسم 2: **الهياكل الحاكمة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في غانا**

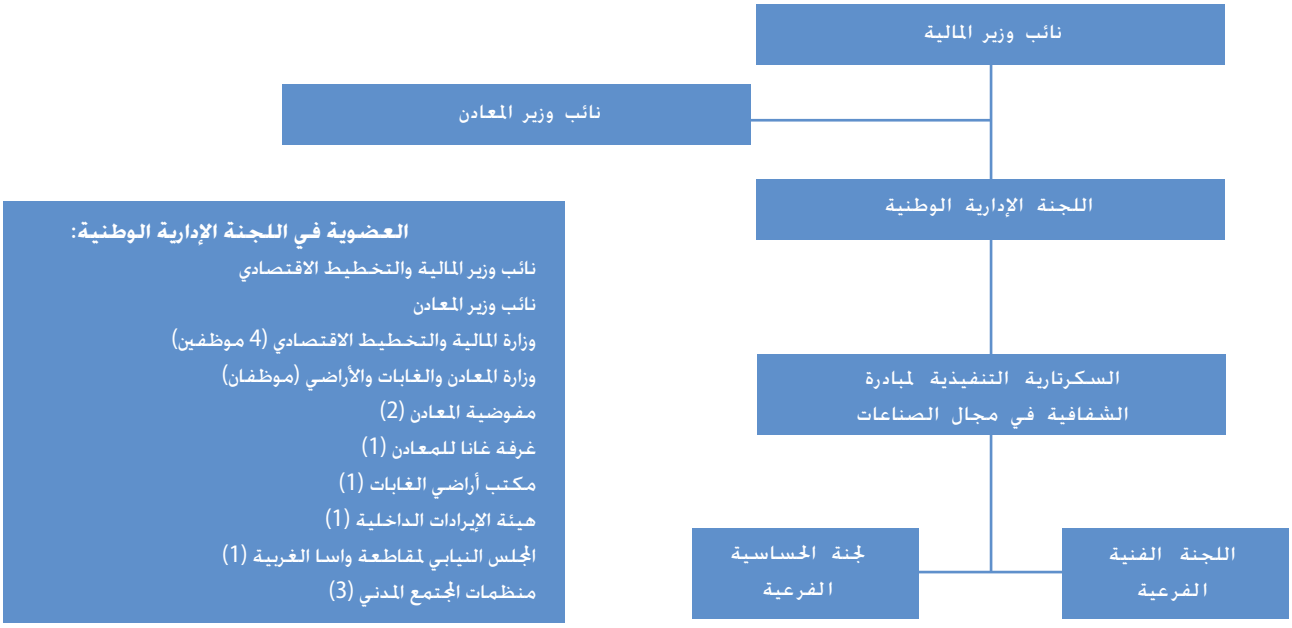

هل ينضم المشرعون إلى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين؟ وما هي فوائد ذلك؟

لا تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يكون المشرعون أعضاءً في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين لكن في بعض البلاد (انظر دراسة الحالة 3) حصل رؤساء اللجان ذات الصلة أو أعضاؤها (مثل لجان الميزانية والمالية والتخطيط والموارد الطبيعية والحسابات الحكومية) على مقعد في الهيئة مما عزز مساهمة المجلس التشريعي في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بعدة طرق. العضوية التشريعية في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين:

- تسمح بمراقبة تشريعية أسهل لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

يكون أعضاء اللجنة مسؤولين عن معرفة الصناعات أو المسائل التي تمارس لجنتهم الرقابة عليها. إن شغل مقعد في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين وحضور الاجتماعات وإبداء الآراء يساعد المشرع في مراقبة تطور مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وإنجازاتها ومشاكلها.

- تشجع على اتصال أفضل بين المشرعين والموظفين التنفيذيين.

إن الاتصال غير المتواصل وغير الفعال بين الفرعين التشريعي والتنفيذي يمكن أن يضعف قدرة المجلس التشريعي على ممارسة الرقابة. توفر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إجراءات ذات هيكلية لتيسير مشاركة المعلومات من جانب الحكومة مع كل الأحزاب. تخلق فرصًا لبناء العلاقات. تجمع مجموعة أصحاب المصالح المتعددين بين مجموعة متنوعة من الأطراف ليعرضوا وجهات نظرهم وخبراتهم واتخاذ القرارات بالإجماع. يمكن أن تؤدي المشاركة في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين إلى تيسير تكوين العلاقات بين هؤلاء الأطراف. ويستطيع المشرعون بعد ذلك تحسينها عند وضع أجندات أوسع للصناعات الاستخراجية أو مكافحة الفساد.

المربع 5

المصادر المحتملة لخبرات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

- أعضاء ائتلاف انشر ما تدفعه
- منظمات المجتمع المدني النشطة في مسائل الصناعات الاستخراجية
- موظفو اللجنة والموظفون البرلمانيون الآخرون
- هيئات البحوث البرلمانية في مكان تواجدها
- المنظمات الدولية المانحة
- المسؤولون التنفيذيون أو مسؤولو الوزارة ذوو الصلة
- ممثلو الشركات
- المؤسسات الأكاديمية
- موظفو مكتب البنك الدولي في البلد
- السكرتارية الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
- أعضاء مجموعة أصحاب المصالح المتعددة

الانضمام إلى مجموعة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية متعددة أصحاب المصالح

قد يحصل المشرعون على مقعد في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بعدة طرق. يمكن أن ترسل القيادة التشريعية أو رئيس لجنة ذات صلة خطاب طلب إلى رئيس مجموعة أصحاب المصالح المتعددين أو رئيس سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو إلى مسؤول وكالة رفيعة المستوى. قد تكون هناك حاجة في بعض الحالات إلى إقناع الحكومة. وقد يكون استخدام الإعلام وتنسيق جهود التأييد مع منظمات المجتمع المدني إستراتيجية أخرى مفيدة.

ويمكن المبادرة بمنح العضوية التشريعية في حالات أخرى من جانب الحكومة. لم يكن المشرعون منضمين في البداية إلى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين في اليمن. إلا أنه بعد مرور عام على تشكيل مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية رسميًا، أرسل خطاب دعوة رسميًا للبرلمان كي يعين مشرعًا للعضوية.

- تخلق فرصًا لبناء العلاقات. تجمع مجموعة أصحاب المصالح المتعددين بين مجموعة متنوعة من الأطراف ليعرضوا وجهات نظرهم وخبراتهم واتخاذ القرارات بالإجماع. يمكن أن تؤدي المشاركة في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين إلى تيسير تكوين العلاقات بين هؤلاء الأطراف. ويستطيع المشرعون بعد ذلك تحسينها عند وضع أجندات أوسع للصناعات الاستخراجية أو مكافحة الفساد.

- تعمل على تكوين المزيد من الخبرات والقيادة التشريعيين في مجال الصناعات الاستخراجية.

  يستطيع المشرعون - من خلال المشاركة المباشرة في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين - الاستفادة من الخبرات في مجالي الصناعات الاستخراجية والشفافية الموجودة لدى الأطراف الأخرى في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين. يستطيع المشرعون عن طريق تقديم التقارير للزملاء ومناقشة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في الإعلام - صنع مكانة لأنفسهم كقادة ذوي مصداقية في المسألة.

كيف يستطيع المشرعون مراقبة نشاطات مجموعة أصحاب المصالح المتعددين بالشكل الأفضل؟

سواء انضم المشرعون إلى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين أم لا، فمن المرجح أن يكون الاشتراك العام في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية فعالاً عندما يكونون على علم دائم بنشاطات مجموعة أصحاب المصالح المتعددين. تعرض الفقرات التالية العديد من الإستراتيجيات للبقاء على علم وأسئلة يتم طرحها من أجل ذلك.

- كن على علم بكيفية عمل مجموعة أصحاب المصالح المتعددين.

  ينبغي أن يسأل المشرعون عن الأعضاء الذين يشكلون مجموعة أصحاب المصالح المتعددين. كيف تم اختيار الأعضاء؟ هل يمثل الأعضاء قطاعًا واسعًا بشكل كافٍ من المساهمين وهل يضمون مسؤولين رفيعي المستوى من شركة ومن المجتمع المدني والحكومة على الأقل؟ ما هي الوكالة الحكومية المسؤولة عن تنسيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ هل هناك سكرتارية وطنية مستقلة؟ ما هو جدول اجتماعات مجموعة أصحاب المصالح المتعددين؟

- تشكيل اتصالات مبكرًا.

  كلما قام المشرعون بوضع آليات للاتصال مبكرًا مع الأمانة الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومجموعة أصحاب المصالح المتعددين، كلما كانوا أكثر علمًا. يمكن أن تطلب اللجان نسخة من خطة عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتقارير موجزة منتظمة من المسؤول الحكومي رفيع المستوى أو رئيس مجموعة أصحاب المصالح المتعددين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. في حالة انضمام رئيس لجنة أو عضو فيها إلى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين، ينبغي أن يبلغ زملاءه بتطورات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومشكلاتها.

المربع 6

ملحوظة بشأن توقيت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

يعتمد الوقت المستغرق كي يقدم برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أول تقاريره على الكثير من العوامل بما في ذلك حجم البرنامج والتمويل والظروف السياسية في البلد. في البلاد العشرة التي وضعت تقريرًا، استغرق الأمر 18-24 شهرًا في المتوسط.

- **تعزيز الإنخراط الكامل من قبل المجتمع المدني والشركات في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين.**

تحقق البرامج النجاح الأقصى عندما يتمكن كل أصحاب المصالح عبر الحكوميين من الإنخراط بشكل كامل. إلا أنه تكون هناك أحيانًا عوائق قد يرغب المشرعون في مراقبتها وتشجيع الحكومة على التعامل معها. ينبغي أن تكون الأطراف غير الحكومية مستقلة عن الحكومة وحرة في التعبير عن نفسها. قد يجد ممثلو المجتمع المدني المقيمون خارج العاصمة صعوبة في السفر إلى الاجتماعات المنعقدة في العاصمة من دون إشعار مسبق أو تمويل لتكاليف السفر. إذا كان تواصل الحكومة مع الشركات ضعيفًا فيما يتعلق بدورهم في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين فقد يسيئوا فهم المطلوب.

وضع برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

الفصل الخامس:

يتم تصميم برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتشكيله في وقت مبكر من الإجراءات. يناقش الفصل الخامس العديد من القرارات التي يجب أن تتخذها الأمم عندما تقوم بتصميم برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويقترح عددًا من الطرق التي يمكن أن يساهم المجلس التشريعي بها.

ما هي القضايا الأساسية التي يتم وضعها في الاعتبار بالنسبة إلى برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

تشمل الأسئلة الرئيسية التي يتم طرحها أثناء صياغة برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ما يلي:

- كيف ينبغي تحديد مشاركة الشركة؟ تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تقدم كل الشركات الخاصة والمملوكة للدولة تقارير.
- ماذا ينبغي أن يكون مستوى الأهمية النسبية لأنواع المدفوعات (الضرائب والعوائد، إلخ)؟ تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تكون كل المدفوعات "المادية" مدرجة. إلا أن الدول قد ترى أنه لا حاجة إلى إدراج بعض المدفوعات التي يتم تحديدها بناءً على حد معين بسبب التكلفة والوقت الذي ستستغرقه لإنتاج البيانات.
- هل ينبغي الإبلاغ عن النتائج على شكل أرقام إجمالية أم مقسمة؟ تسمح مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لكل برنامج بتحديد ما إذا كان التقرير سيحتوي على أرقام المدفوعات والإيرادات كأرقام إجمالية أو مقسمة حسب الشركة أو مقسمة حسب نوع الدفع أو كلاهما. لقد قامت كل برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية حتى اليوم بتقسيم البيانات حسب نوع الدفع لكن التقارير الواردة من غانا وغينيا ومنغوليا ونيجيريا فقط قامت أيضًا بتقسيمها حسب الشركة.[9] تميل التقارير ذات البيانات المقسمة إلى أن تكون أكثر تعريفًا ويمكن أن تؤدي الشفافية الأكبر الناجمة عن التقسيم إلى توليد المزيد من الثقة بين أصحاب المصالح.[10]

9 التعمق، صفحة 148، معهد رصد العائدات، 2008 وتقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في منغوليا عن عام 2006 والذي تم نشره في فبراير 2008 (متاح على الموقع: *http://eitimongolia.mn*)

10 تطبيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: الدروس الميدانية المبكرة، صفحة 33، البنك الدولي، 2008.

دراسة الحالة 6

تشكيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في منغوليا

انضمت منغوليا إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في عام 2005 ووضعت أول تقاريرها في فبراير 2008. اختار مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يقوم بالمطابقة باستخدام بيانات تمت مراجعتها وتدقيقها مسبقًا وأن يقوم بتقسيمها حسب كل من المدفوع والشركة.

كما اختار مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أيضًا أن يضع حدًا لتقديم التقارير من الشركة. تُعتبر صناعة التعدين في منغوليا كبيرة حيث تضم حوالي 350 شركة. شعر بعض أعضاء مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أنه من المهم إدراج كل الشركات لضمان شمولية التقارير. بينما شعر آخرون بالقلق من أن مطالبة هذا العدد الكبير من الشركات بتقديم تقارير سيستغرق وقتًا طويلاً مما يؤثر على مصداقية برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وسيكون أمرًا مكلفًا جدًا.

اختار مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إدراج أكبر 25 شركة أو الشركات التي تساهم بمبلغ 200 مليون توغريك على الأقل في 2006. وتساهم هذه الشركات مجتمعة بكل عائدات التعدين تقريبًا (كانت إحدى الشركات مثلاً تساهم بأكثر من 80% من عائدات التعدين).

دراسة الحالة 7

أمثلة إضافية على الأهمية النسبية

اختار برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في غانا إدراج المدفوعات التي تقدمها ثماني شركات تساهم بنسبة 99 بالمائة من العوائد.

طالبت نيجيريا كل الشركات بتقديم تقارير عن مدفوعات الضرائب والعوائد وحصص الإنتاج.

حددت غينيا الأهمية النسبية بحيث لا تشمل إلا مدفوعات أكبر ست شركات تعدين.

المصدر: التعمق. معهد رصد العائدات. 2008.

المربع 7

ماذا تفعل إذا كانت البيانات لم تخضع للمراجعة والتدقيق مسبقًا

تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مراجعة كل بيانات مدفوعات الشركات وعائدات الحكومة وتدقيقها مسبقًا وفق المعايير العالمية. يساعد هذا في ضمان أن تكون البيانات التي تتم مطابقتها موثوقة.

إلا أنه إذا لم تتم مراجعة البيانات وتدقيقها مسبقًا وفق المعايير العالمية، فإن برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية يحتاج إلى إدراج المراجعة والتدقيق بدلاً من المطابقة.

أين ستظهر قرارات النطاق؟

ستظهر القرارات الخاصة بنطاق برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في الدولة وتتشكل على أساس ثلاث وثائق مهمة: خطة عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ونماذج الإبلاغ النمطية عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية واختصاصات مدير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يتم شرح جميع الوثائق الثلاث في دليل البنك الدولي بعنوان تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: تطبيق الدروس الميدانية المبكرة (انظر الملحق ج: قائمة الموارد الإضافية). تقوم خطة عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بدور "خريطة الطريق" نحو تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويجب اعتمادها من جانب مجموعة أصحاب المصالح المتعددين وإتاحتها للعامة. ينبغي أن تحدد أهداف برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتضع مسارًا زمنيًا وتوضح حجم تكلفة النشاطات المخطط لها وتقوم بتقييم أية عوائق في طريق الأطراف المشاركة. تُعتبر نماذج الإبلاغ النمطية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية استبيانًا معياريًا يتم استخدامه في جمع بيانات المدفوعات من كل وحدة تقريرية (من الحكومة أو الشركة). ينبغي أن تحدد اختصاصات المدير المستقل[11] الكيفية الدقيقة لقيامه بمسؤولياته بما في ذلك المعلومات التي يدرجوها في التقرير.

11 يتمثل دور الإداري المستقل في جمع البيانات التي تم الإبلاغ عنها في نماذج الإبلاغ النمطية ومطابقتها ووضع تقرير بالنتائج.

كيف يستطيع المشرعون التأكد من أن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تتبع خطة العمل المتفق عليها؟

في هذه المراحل المبكرة من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، يستطيع المشرعون - سواء كانوا أعضاءً في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين أم لا - المساعدة في ضمان فعالية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عن طريق مراقبة ما إذا كانت تتبع خطة العمل المتفق عليها.

- تشجيع الحكومة ومجموعة أصحاب المصالح المتعددين على إزالة العوائق أمام التنفيذ.

  يمكن أن تكون بنود السرية التي يتم إدراجها أحيانًا في التعاقدات بين الشركات والحكومة عائقًا أمام التنفيذ. يمكن أن يؤدي عدم إزالة العوائق إلى تأخير إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو خروجها عن مسارها أو اعتبار الممارسة غير فعالة. ينبغي أن يشجع المشرعون الحكومة على إعفاء الشركات من هذا الإلزام. لقد كان هناك عائق آخر شائع وهو قانون الضرائب الذي يمنع الحكومة من إبلاغ المعلومات الضريبية الخاصة بالشركة لطرف آخر. وهذا مثال آخر تستطيع الحكومة فيه تغيير القانون عند الحاجة كي تنجح مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- تشجيع الحكومة على التعامل مع التأخيرات

  قد يتمكن المشرعون من تقليل التأخيرات في تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وضمان ألا يؤدي العجز في التمويل بالضرورة إلى وقف الإجراءات. يستطيع المشرعون المساعدة في التعامل مع أسباب أية تأخيرات وتشجيع الحكومة على الالتزام بخطة عملها المتفق عليها باستخدام الاستجوابات البرلمانية والمقابلات غير الرسمية مع مسؤولي الحكومة المشتركين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وممثلي الشركة. كما قد يساعد المشرعون أيضًا في التأكد من تقديم التمويل في الإطار الزمني المحدد في خطة العمل.

- طلب تقارير موجزة منتظمة وفق جدول عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية:

  تستطيع اللجان أن تطالب المسؤول الحكومي رفيع المستوى في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بتوفير تقارير موجزة عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بشكل منتظم. سيحتاج أعضاء اللجنة إلى تحديد فترات تقديم هذه التقارير الموجزة لضمان التبادل الفعال للمعلومات. تشمل بعض العوامل التي يتم وضعها في الاعتبار طول الدورة التشريعية والأحداث أو المسائل الملحة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- طلب تقديم تقارير التطور الخاصة بالمدير إلى المجلس التشريعي.

  قد تطلب مجموعة أصحاب المصالح المتعددين أن يقدم المدير تقارير تطور إلى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين بشكل دوري. قد تساعد تقارير التطور على تحديد المشكلات في وقت مبكر من الإجراءات. ومن المرجح أن تشمل ما تم القيام به حتى اليوم والشركات أو الهيئات الحكومية التي تم إرسال نماذج إعداد التقارير إليها والشركات أو الهيئات التي ملأتها والمهام التي لم يتم القيام بها بعد.

- طلب الإرسال التلقائي للوثائق العامة الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

  ينبغي نشر معظم الوثائق التي تم إنتاجها في إطار إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يشمل هذا خطة عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومذكرات التفاهم التي تم التوقيع عليها بين الحكومة ومجموعة أصحاب المصالح المتعددين، ونموذج الإبلاغ النمطي الخاص بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومذكرة التفاهم التي وقعها المدير. تستطيع اللجان أن تطلب الحصول بشكل طبيعي على نسخ من كل الوثائق ذات الصلة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

المربع 8

تعظيم الاستفادة من التقارير الموجزة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

- تذكر أن الغرض الأساسي من التقارير الموجزة هو جمع المعلومات وليس انتقاد السياسة.
- تستطيع التقارير الموجزة في الغالب توفير خلفية للإجراءات التالية أو المساعدة في تركيز التدخل التشريعي في المسائل الهامة.
- لن تحل جلسات عرض التقارير الموجزة كل مشكلات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لكنها ستوفر المزيد من المعلومات حول مسألة معينة.
- يكون المتحدثون في جلسات التقارير الموجزة ممثلين لمنظمات أو وكالات لكنهم قد لا يكونوا قادرين على الإجابة على كل الأسئلة وخاصة المتعلقة بالسياسة أو الإجراءات المستقبلية.

المربع 9

الخيارات المتاحة عندما لا تستجيب الحكومة لمطالبات بالحصول على معلومات حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

- يضغطوا باستخدام التكتلات الحزبية السياسية
- يضغطوا في هذه المسائل باستخدام مسارات اللجان (جلسات الاستماع وتقصي الحقائق وتقارير الجدولة)
- يكتبوا خطاب احتجاج عام (ويرسلوا نسخة إلى البنك الدولي والوكالات المانحة الأخرى المهتمة والإعلام)
- يوثقوا عدم الاستجابة ويطلبوا مساندة المجتمع المدني والمجتمع الدولي

تحليل تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وإجراءاتها وتحسينهما

الفصل السادس:

يعتمد نجاح برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على جودة تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية واكتماله. يصف الفصل السادس التقرير والإجراءات التي يتم وضعه من خلالها ويقترح عدداً من الطرق التي قد يساعد بها المشرعون في تحسين جودته.

كيف تتم إجراءات وضع التقرير؟

يرسل مدير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية نماذج التقرير النمطية إلى كل شركة ووكالة حكومية تغطيها المبادرة. تقوم الشركات والوكالات بملء النموذج النمطي وإعادته إلى المدير الذي يطابق الأرقام ويقدمها في تقرير مطابقة نهائي خاص بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. قد يطلب المدير معلومات إضافية في بعض الحالات. يتم توضيح كل نتائج المطابقة في التقرير النهائي الخاص بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

دراسة الحالة 8

حضور ورشة عمل حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في غانا

وضع برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في غانا تقريره الأول في فبراير 2007. وفي يونيو 2007، عقدت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي واللجنة الإدارية الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ورشة عمل لأعضاء اللجنة البرلمانية المختارة للمعادن. كان الغرض من ورشة العمل هو تقديم نتائج التقرير إلى أعضاء البرلمان ومناقشة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وبدء مناقشة تشريع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

ما الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

سيعتمد هيكل تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومحتواه على قرارات مجموعة أصحاب المصالح المتعددين بشأن البرنامج كما هو ظاهر في خطة العمل واختصاصات المدير (انظر الفصل الخامس: وضع برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية). في الحد الأدنى، ينبغي أن يوضح كل تقرير خاص بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كيفية تحقيقه لمتطلبات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية[12] وينبغي أن يكشف عما يلي:

- الإيرادات والمدفوعات المادية:

  ينبغي أن ينص التقرير على أن المدفوعات المادية والإيرادات المادية تم الكشف عنها ومدرجة في التقرير. ينبغي إدراج كل الشركات (طبقًا لخطة عمل مجموعة أصحاب المصالح المتعددين) وكل الهيئات الحكومية التي تمت تغطيتها. كما ينبغي كذلك أن يوضح التقرير كيفية تحديد "درجة الأهمية" لتدفقات الإيرادات والشركات والوكالات الحكومية التي تمت تغطيتها.

- الفوارق:

  طبقًا لمعايير التحقق، ينبغي أن يحدد التقرير الفوارق بين ما أبلغت الشركات عن دفعه وما أبلغت الوكالات الحكومية عن تلقيه. ينبغي أن يدرج التقرير كل الشركات الوكالات الحكومية التي لم تبلغ المدير.

- التوصيات:

  تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في النهاية أن يشمل التقرير توصيات لتقوية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يمكن أن تشمل مثل هذه التوصيات تحسينات لتكامل الأنظمة المالية وحفظ السجلات في الشركات والممارسات المحاسبية بها أو توضيحات للقوانين ذات الصلة واللوائح التي يمكن أن تحسن الالتزام بها.

دراسة الحالة 9

أمثلة على مشكلات في أحد تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: منغوليا

تتمثل المشكلات الأكثر شيوعًا المحددة في تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في أن بعض الشركات لا تقدم تقريرًا أو تقدم تقريرًا بمعلومات غير دقيقة ولا تفهم بعض الشركات المطلوب منها تقديم تقرير عنه ولا تقدم الوكالات الحكومية تقارير وتتأخر في الإجراءات. تُعتبر هذه المشكلات شائعة تمامًا في التقرير الأول في كل بلد.

قام أول تقرير لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في منغوليا مثلاً بتحديد المسائل التالية:

- بيانات حكومية غير مكتملة: قامت بعض الوكالات الحكومية بتقديم نماذج إبلاغ نمطية بها معلومات غير مكتملة ولم تقدم بعض الوكالات الحكومية أية تقارير على الإطلاق.
- تقارير غير مكتملة من الشركات: لاحظ التقرير أنه يبدو أن الكثير من الشركات لا تفهم ما هي المدفوعات المطلوب الإبلاغ عنها.
- عدم التناسق في طريقة إبلاغ الإدارات الحكومية والشركات عن نفس المدفوعات. أدرجت بعض الشركات مثلاً ضريبة القيمة المضافة ورسوم الجمارك في رقم رسوم الجمارك.
- التأخيرات في الإجراءات: لاحظ المدير أن التأخيرات في التنفيذ لم تترك إلا القليل جدًا من الوقت للوكالات الحكومية والشركات كي ترد على استفسارات المدير.

المصدر: تقرير عن المطابقة الأولى في منغوليا. متاح على الموقع: http://eitimongolia.mn

12 دليل المصادقة على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، صفحة 10، مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، 2006. (انظر الملحق ج: قائمة المواد الإضافية)

ما الذي ينبغي أن يفعله المشرعون لتعزيز التحسينات في تقرير وإجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

على حسب الأدوات الرقابية والسلطة التي تم تملكها المجالس التشريعية ولجانها، قد يكون أمامهم العديد من الخيارات لتناول نقاط القصور في التقرير. يمكن للمشرعين أن:

- يلتقوا مع المدير ومع منظمات المجتمع المدني لمناقشة ما توصل إليه التقرير.

  بمجرد صدور التقرير، ينبغي على المشرعين أن يطلبوا من المدير توضيح ما توصل إليه. كما يمكنهم أيضًا أن يطلبوا من منظمات المجتمع المدني النشطة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يعرضوا تحليلهم.

- عقد جلسات استماع عامة حول مكتشفات التقرير.

  يمكن استخدام جلسات الاستماع العامة لجمع معلومات عن مكتشفات تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو طلب اقتراحات بشأن طرق تحسين إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو رفع الوعي العام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (انظر الفصل الثامن: إيصال تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية).

- تأسيس لجان (تقصي) مختارة لفحص الفوارق أو المشكلات الأساسية.

  إذا كانت المشكلات التي تم تحديدها خطرة ولا يتم التعامل معها من جانب الحكومة، يمكن أن تكون اللجان المختارة طريقة فعالة لإلقاء المزيد من الضوء على المشكلة. تكون اللجان المختارة لجانًا مؤقتة تم تأسيسها لفحص مسألة معينة ويمكن أن يكون لها تأثير معيق للفساد.

- وضع تقارير لجنة تلقي الضوء على مجالات التصرف الحكومي.

  توفر تقارير اللجنة للحكومة والعامة تحليل اللجنة لموضوع أو برنامج معينين مع توصيات للتصرف. قد يلقي تقرير اللجنة بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الضوء على التوصيات المدرجة في تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لكن لم يتم التصرف حيالها من جانب الحكومة أو قد يجذب الانتباه إلى تصرف الحكومة أو عدم تصرفها لتسوية الفوارق التي تم إلقاء الضوء عليها في تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- المطالبة بتصرف من الحكومة من خلال الاستجوابات البرلمانية.

  عادة ما توفر الاستجوابات البرلمانية الشفهية أو المكتوبة فرصًا طبق جدول منتظم للمشرعين كي يطرحوا أسئلة على القادة التنفيذيين ليردوا عليها شفهيًا.

- المطالبة بإجراء مراجعة وتدقيق.

  عند تحديد فوارق أو مشكلات أخرى، قد يكون التكليف بمراجعة وتطبيق إضافيين هما الطريقة الوحيدة لمعرفة السبب في وقوعها. قد تمتلك اللجان التشريعية في بعض البلدان سلطة المطالبة بأن تقوم الحكومة بمثل هذه المراجعة والتدقيق لحل المشكلات البارزة.

المربع 10

أسئلة يتم طرحها عند استعراض تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

- ما المبلغ الذي حصلت عليه الحكومة إجمالاً؟
- ما المبلغ الذي تم الحصول عليه من الضرائب والعوائد والفئات الأخرى؟
- هل تتطابق المدفوعات التي أبلغت عنها الشركات مع العائدات التي أبلغت عنها الحكومة؟
- هل تمت مطابقة كل التدفقات الجوهرية للأموال؟
- كيف تم تحويل النفط إلى نقد وما هي الأسعار التي تم دفعها للحكومة؟
- هل كانت هناك أية فوارق؟
- هل يتفق التقرير مع المعيار المتفق عليه من جانب مجموعة أصحاب المصالح المتعددين؟
- هل يلبي التقرير معايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟
- ما هي التوصيات التي تم تقديمها في التقرير؟
- ما هي الفترة الزمنية التي تمت تغطيتها في التقرير؟

انظر أيضاً الملحق ب: ملخص الإستراتيجيات التشريعية.

المصدر: التعمق، صفحة 80، معهد رصد العائدات، 2008.

إيصال تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

الفصل السابع:

تتمثل إحدى أهم فوائد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في أنها تقدم معلومات عامة عن مجالات الصناعات الاستخراجية. كيف يستطيع المشرعون المساعدة في هذه الإجراءات؟ يقدم الفصل السابع العديد من الاقتراحات المحددة.

لماذا يُعتبر التواصل مهمًا بالنسبة لبرنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

يُعتبر التواصل جزءاً مهماً من نجاح مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يجب على الحكومة والشركات ومنظمات المجتمع المدني والمشرعين والمواطنين أنفسهم أن يفهموا البرنامج ويساندوه. يتطلب هذا أن تكون المعلومات الرئيسية عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية متاحة ومفهومة لكل الأطراف ويتطلب ذلك تواصلاً فعالاً.

ينبغي أن يشمل توصيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عددًا من الأدوات المختلفة وينبغي تنفيذه عن طريق عدد من أصحاب المصالح وينبغي أن يحدث باستمرار طوال إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. لقد تنوعت إستراتيجيات الاتصال المستخدمة من بلد لآخر. لكن من بين أكثرها شيوعًا كان نشر تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على موقع الإنترنت وإتاحة النسخ الورقية. الحديث عن الشفافية: دليل لتوصيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يعرض معلومات عن بعض الإستراتيجيات الأكثر شمولاً (انظر الملحق ح: قائمة الموارد الإضافية)

المربع 11

الاتصال عبر الإنترنت: بعض مواقع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الدولية والوطنية

موقع الإنترنت الدولي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية:
http://www.eitransparency.org

حكومة أذربيجان (باللغتين الإنكليزية والأذربيجانية): http://www.oilfund.az

حكومة الجابون (باللغة الفرنسية):
http://www.eitigabon.org/FRAN/index.htm

حكومة غانا (باللغة الإنكليزية)
http://www.geiti.gov.gh

حكومة غينيا (باللغة الفرنسية):
http://www.guinee.gov.gn/itieg.php

حكومة كازاخستان (باللغة الروسية إلى جانب بعض المحتوى باللغتين الكازاخية والإنكليزية):
http://www.eiti.kz

حكومة ليبيريا:
http://eitiliberia.org

حكومة موريتانيا:
http://www.mauritania.mr/itie

حكومة منغوليا (باللغتين المنغولية والإنكليزية): http://eitimongolia.mn

حكومة نيجيريا:
/http://www.neiti.org

حكومة بيرو (باللغة الإسبانية):
http://www.minem.gob.pe/eiti/default.asp

حكومة غينيا الاستوائية (باللغة الفرنسية):
http://www.republicofequatorialguinea.net/Initiatives/?PageID=127

حكومة الكاميرون (باللغة الفرنسية):
http://www.spm.gov.cm/showdoc.php?txtrech=eiti&lang=fr&button=ok

لماذا يكون من المهم توصيل نتائج برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

مهما كانت درجة نجاح برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، إذا لم يتم نشر التقرير علنًا وتوزيعه على نطاق واسع فسيفشل البرنامج في تحقيق غرضه. تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إتاحة التقرير علنًا وأن يكون شاملاً ومفهومًا.[13] يجب أن يكون المواطنون قادرين على الوصول إلى التقرير وعلى فهمه.

لماذا ينبغي على المشرعين المساعدة في توصيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

يمتلك المشرعون موقعًا متفردًا للمساعدة في توصيل نتائج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال نشاطات التواصل مع العامة. وغالبًا ما تكون لديهم خبرة بالفعل في العمل مع الإعلام والتداخل مع المواطنين. وغالبًا ما يستخدمون بالفعل عدة آليات للقيام بذلك. كما قد يكون لديهم أيضًا فهم جيد لشعور المواطنين حيال شفافية الصناعات الاستخراجية وما يهتمون بمعرفته بالشكل الأكبر. سواء كان المشرعون أعضاءً في لجنة أو جماعة حزبية سياسية أو مستقلين يمثلون الناخبين، فإنهم يستطيعون استخدام نشاطات التواصل مع العامة لتوعية المواطنين بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وجمع آرائهم. قد يكون المشرعون والأحزاب السياسية الذين يتواصلون بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية قادرين على إظهار قدرات قيادية في المسألة وتوضيح أنهم مستجيبون ومهتمون باحتياجات المواطنين.

ما هي أهداف عرض نتائج تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

يكون المشرعون بصفة عامة لديهم هدفان من عرض معلومات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على العامة: 1) توعية العامة بأهمية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتقريرها؛ أو 2) جذب الانتباه إلى المشكلات الموجودة في التقرير والتي تحتاج الحكومة إلى التعامل معها. إذا كان الهدف هو إلقاء الضوء على نقاط القصور في التقرير، سيرغب المشرعون في التأكيد فقط على المسائل الأهم وتوصيلها بشكل واضح. عند اختيار المشرعين لما سيتم إلقاء الضوء عليه، فقد يحتاجون إلى توجيه الأسئلة التالية:

- ما هي المسائل الأكثر أهمية بالنسبة إلى المواطنين؟
- ما هي المشكلات التي ستؤدي إلى أفضل تحسين لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والشفافية إذا تم حلها؟
- ما الذي تستطيع الحكومة أن تفعله حيال المشكلات التي تم تحديدها؟ ما الذي ينبغي أن تفعله؟
- ما هي المسائل التي يعتقد أعضاء مجموعة أصحاب المصالح المتعددين أنها الأكثر أهمية؟
- ما هي المسائل التي تعتقد منظمات المجتمع المدني النشطة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أنها الأولى بالتناول؟
- ما هي المسائل الأكثر أهمية بالنسبة إلى الحزب؟ كيف تتلاءم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومسائل الشفافية الأخرى مع توجهات الحزب؟

عند تحديد المشرعين لموعد وكيفية التواصل مع الجمهور، ينبغي أن يحرصوا على التفكير فيما إذا كانت الحكومة قد بذلت جهدًا لحل المشكلات محل القلق. يتمثل الهدف في التأكد من حل المشكلات ومن أن التقرير شفاف قدر الإمكان.

13 دليل المصادقة على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. 2006. (انظر الملحق ج: قائمة الموارد الإضافية)

ما هي بعض المداخل للتواصل بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

يوجد لدى المشرعين عدد من المداخل المحتملة لتوصيل مكتشفات تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. تصف الفقرات التالية العديد من هذه الأسباب.

- التنسيق مع الأمانة الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

تتطلب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية نشر التقرير. لقد قامت الأمانة في معظم برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بإنشاء موقع عام على الإنترنت على الأقل (انظر المربع *11*) ونشرت التقرير عليه. وقد ابتكرت العديد من برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إستراتيجيات اتصال رسمية تشمل عددًا من المناهج لنشر التقرير. قد يرغب المشرعون في تنسيق جهود التواصل الخاصة بهم مع جهود الأمانة عن طريق ما يلي كأمثلة:

  - إعطاء آراء بشأن إستراتيجية توصيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
  - إتاحة إصدار مبسط من تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو منشور حول إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال قسم العلاقات العامة في المجلس التشريعي
  - تقديم عرض بإلقاء خطبة في مناسبة للإعلان عن صدور تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
  - ومساعدة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على ترتيب اجتماع عام لتقديم التقرير إلى الجمهور
  - وتوزيع تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على المواطنين أثناء زيارة انتخابية أو إتاحة النسخ في مكتب الدائرة الانتخابية
  - وكتابة مقالة صحفية بالاشتراك مع الأمانة الوطنية في صحيفة محلية للتأكيد على أهمية الشفافية بالنسبة إلى المواطنين
  - وتقديم تقارير موجزة عن آراء المواطنين لموظفي الأمانة الوطنية ومجموعة أصحاب المصالح المتعددين.

دراسة الحالة 10

عروض عامة في نيجيريا

شملت إستراتيجية توصيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ي نيجيريا "عروضًا مفتوحة" ومنتديات عامة خارج العاصمة لرفع الوعي لدى العامة ومناقشة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ويتم تنفيذها من جانب السكرتارية الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في أنحاء البلد. يشارك أعضاء المجلس النيابي الوطني عن طريق رئاسة المنتديات وتقديم العروض والمساهمة في المناقشة.

- القيام بالتواصل حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال نشاطات العلاقات مع الناخبين.

يستطيع المشرعون والأحزاب السياسية دمج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في علاقاتهم مع الناخبين وإستراتيجياتهم للاتصالات. يستطيع المشرعون الذين توجد في دوائرهم الانتخابية عمليات لشركة تعدين أو نفط مثلاً أن يستخدموا تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كأداة للتداخل مع ناخبيهم وإظهار استجابتهم للاحتياجات المحلية. تشمل النشاطات المتعلقة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للمشرعين أو الأحزاب:

  - مناقشة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اجتماع عام ودعوة المدير أو موظفي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لشرح التقرير؛
  - والمشاركة في برنامج عبر الإذاعة أو التلفزيون لمناقشة نشاطات المجلس التشريعي ذات الصلة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛
  - وإدراج آخر أخبار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في البيانات الصحفية الخاصة بالمشرع أو الحزب السياسي؛
  - وعمل استبيان لمعرفة المزيد عن نقاط قلق المواطنين بشأن الصناعات الاستخراجية وعن معرفتهم بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

غالبًا ما يسمح المشرعون بشكل عام بالاتصال في اتجاهين (يعرض المشرعون المعلومات بينما يعبر المواطنون عن نقاط قلقهم) وهذا هو الأفضل. يستطيع المشرعون الذين يفهمون نقاط قلق الناخبين فيما يتعلق بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يوفروا المزيد من الاقتراحات التمثيلية والقائمة على معلومات من أجل تقوية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

القيام بالتوعية بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال اللجان. إن اللجان ذات الاختصاص التشريعي بالوزارات المسؤولة عن الصناعات الاستخراجية أو المسؤولة عن الشفافية في العائدات والإنفاق من المحتمل أن تكون الناقل التشريعي الرئيسي للتوعية بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يتم تمكين هذه اللجان من أسباب القوة لجمع معلومات عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من الأطراف ذوي الصلة ويكون لديهم الوضع الأفضل لشرح المسألة للمواطنين. تسمح جلسات اللجان المعلن عنها جيدًا للمواطنين بالاستماع إلى مسؤوليهم الرسميين أو يمكن أن تسمح للمواطنين منظمات المجتمع المدني والحضور من الخبراء بتقديم شهادة حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

سيحتاج المشرعون الذين يتواصلون مع المواطنين بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى الحصول على رسالة واضحة وموجزة. وعندما يتحدثون للجمهور من أجل تعزيز تلك الرسالة، سيحتاجون إلى تقارير كاملة وموجزة والحصول على معلومات كاملة والاستعداد لإلقاء بيانات أو توضيح نقاط لا تتعارض مع تلك التي يتم تقديمها في نفس الوقت من جانب مشرعين آخرين (سواء في الحزب أو في اللجنة). كما ينبغي أيضًا أن يكونوا مستعدين لتوضيح الأماكن التي يستطيع الناس الحصول على المزيد من المعلومات منها.

ضمان نجاح إجراءات التحقق

الفصل الثامن:

تحدد إجراءات التحقق ما إذا كان سيتم اعتبار البلد متوافقًا مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يتم القيام بالإجراءات من جانب محقق خارجي مستقل، لكن هناك طرق يستطيع المشرعون المساهمة في الإجراءات من خلالها. ويصف هذا الفصل العديد منها.

ما هو الغرض من إجراءات التحقق؟

يخدم التحقق غرضين. يتم إجراؤه أولاً لتحديد ما إذا كان سيتم اعتبار البلد متوافقًا مع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وقد يؤدي عدم القيام بالإجراءات بشكل سليم زمنيًا إلى فقدان وضع الترشح لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ويمكن إجراؤه ثانيًا من جانب البلدان لقياس تطورهم على أساس مؤشرات المبادرة والبحث عن توصيات خارجية للتحسين.

كيف تتم إجراءات التحقق؟

يستعرض محقق خارجي مستقل تختاره مجموعة أصحاب المصالح المتعددين وثائق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويقوم بعمل مقابلات شخصية مع أصحاب المصالح ويضع تقريرًا يشرح ما إذا كانت كل خطوة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية قد اكتملت طبقًا لمعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. بمجرد وضع تقرير التحقق وقبل نشره للجمهور توجد لدى مجموعة أصحاب المصالح المتعددين والحكومة فرصة لاستعراضه وحل المشكلات عند الحاجة.[14] يجب إجراء التحقق على أساس مستمر كل عدة سنوات في العادة.

14 دليل المصادقة على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. 2006. (انظر الملحق ج: قائمة الموارد الإضافية)

كيف يمكن للمشرعين الرقابة على إجراءات التحقق؟

بسبب أهمية إجراءات التحقق بالنسبة إلى إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عمومًا وفائدتها المحتملة للمجالس التشريعية كأداة رقابة تكميلية، سيرغب المشرعون في الرقابة على تنفيذ إجراءات التحقق.

- عقد جلسات استماع عامة لتشجيع الحكومة على تنفيذ التحقق.

  لقد بدأ التحقق في عدد قليل فقط من البلدان لكن الكثير من البلدان مطالبة بالانتهاء من الإجراءات بحلول نهاية عام 2010. إذ تم تأجيل العملية، قد ترغب اللجان في عقد جلسات استماع عامة لاكتشاف السبب. يمكن للجان، إذا كان لديها السلطة، أن تقوم باستدعاء الوزير أو مسؤول حكومي آخر رفيع المستوى ويقود مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لتقديم شهادة حول تطور التحقق. عن طريق إذاعة جلسة الاستماع و/ أو عقد مؤتمر صحفي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، يستطيع المشرعون جذب الانتباه إلى التأخيرات وقد يطالبوا الحكومة بتنفيذ التزاماتها تجاه مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- تقديم عرض لتقديم تقرير موجز للمحقق.

  إن اللجان التي عقدت جلسات استماع حول تقرير أو إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو التي أجرت استعراضها الخاص لبرنامج إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية سيكون لديها معلومات هامة لعرضها على المحقق. ومن المرجح أن يطلب المحقق عقد اجتماعات مع اللجان المختصة لكنه إذا لم يطلب، ينبغي على المشرعين المبادرة إلى الاتصال بالمحقق لعرض وجهات نظرهم.

- طلب نسخ من تقرير التحقق.

  يجب إتاحة تقرير التحقق للجمهور بمجرد انتهائه إلا أن مجموعة أصحاب المصالح المتعددين والحكومة يجب أن تستعرضاه أولاً. إذا وقعت خلافات، ينبغي على المحقق أن يحاول حلها بالتعاون مع الحكومة ومجموعة أصحاب المصالح المتعددين. يكون الوقت المثالي الذي يحصل فيه المشرعون على التقرير عندما تحصل عليه مجموعة أصحاب المصالح المتعددين والحكومة. سيسمح هذا للجنة ذات المسؤوليات الرقابية المناسبة بأن تعي المشكلات التي تم تحديدها وربما تساعد في التعامل مع اعتراضات الحكومة ومجموعة أصحاب المصالح المتعددين. ينبغي على المشرعين أن يكونوا واعين أن الحكومة قد تتردد في عرض التقرير قبل حل كل الخلافات.

- مقارنة تقرير التحقق بالمشكلات التي تم تحديدها في رقابة سابقة على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

  إذا كان المجلس التشريعي يراقب بنشاط إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية قبل التحقق، فمن المرجح أن تشمل مكتشفات تقرير التحقق استنتاجات مشابهة لاستنتاجات المجلس التشريعي. احرص على معرفة ما إذا كانت الفوارق أو المشكلات التي تم تحديدها مسبقًا مدرجة. وإذا لم تكن مدرجة، فسيكون من المهم معرفة ما إذا كانت تم حلها وكيفية ذلك على وجه التحديد.

- قم بمقابلة المحقق.

  بمجرد الحصول على نسخة من تقرير التحقق، تستطيع اللجان طلب مقابلة المحقق المستقل. ويمكن أن يشرح المحقق التقرير ومكتشفاته وقد يتمكن من المساعدة في توضيح السبب في أن المشكلات التي توقع المشرعون التعامل معها ما زالت قائمة.

تقوية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

الفصل التاسع:

لقد اختارت دول كثيرة أن تقوم بتقوية برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لديها والبناء عليها. يناقش هذا الفصل العديد منها ويقدم اقتراحات للمساهمات التي يستطيع المشرعون تقديمها.

لماذا يكون من المهم تقوية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

يمثل إطلاق برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إنجازًا مهمًا: سيوفر برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الفعال للجمهور المزيد من المعلومات عما تتلقاه حكومتهم من عائدات الموارد الطبيعية وكيف يتم تحصيلها وإدارتها. لضمان استدامة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتعبيرها عن الظروف الخاصة للبلد وبدء استخدام المعلومات كأداة ميزانية، سيرغب المشرعون في التفكير في طرق للبناء على برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في البلد وتوسيعه. يناقش هذا الفصل بعضًا من هذه الإجراءات ويلقي الضوء على الكيفية التي يستطيع المشرعون المساهمة بها في تعظيم فوائد برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

كيف يمكن لتمرير قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية المساعدة في زيادة نجاح البرنامج؟

إن النص على إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في القانون يمكن أن يقوي البرنامج بعدة طرق. تعتمد إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على رغبة الحكومة في تنفيذها، ولا يُعتبر التزام الشركة والهيئة الحكومية بالإبلاغ ملزمًا قانونًا. يستطيع قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يضمن استدامة برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويجنبه التغيرات في الحكومة وينص على عقوبات عندما لا تبلغ الشركات أو الهيئات الحكومية.

قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا

أصبح مرسوم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا قانونًا في نيجيريا في مايو 2007 مما يجعل نيجيريا أول دولة تقدم دعمًا تشريعيًا لبرنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لديها. يتطلب المرسوم تقديم تقارير سنوية ويؤسس سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا باعتبارها هيئة قانونية دائمة تضع القواعد والإجراءات لتعيين أعضاء مجموعة أصحاب المصالح المتعددين وتضع تعريفًا قانونيًا لدور مجموعة أصحاب المصالح المتعددين. كما يعمل القانون أيضًا على تقوية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا عن طريق:

- جعل تقديم التقارير من الشركة والحكومة إلزاميًا (ربما تتم معاقبة اللذين لا يلتزمون)
- المطالبة باستعراض تقارير المراجعة والتدقيق من جانب مراجع ومدقق عام
- المطالبة بتقديم تقارير المراجعة والتدقيق إلى المجلس النيابي الوطني
- المطالبة بتقديم تقارير نصف سنوية عن نشاط مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا إلى المجلس النيابي الوطني

الاعتماد على الخبرات ومقترحات الجمهور في استعراض مشروع قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا وتعديلها وتمريرها

لاستعراض مشروع قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا وتعديلها وتمريرها، اعتمد المجلس النيابي الوطني على مساندة وخبرات منظمات المجتمع المدني وخبراء مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمنظمات الدولية. للحصول على تحليل وفهم أفضل لمشروع قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا، عقدت لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالتأسيس والخدمة العامة في المجلس النيابي الوطني اجتماعًا مغلقًا لمناقشة بنوده. وقام أعضاء اللجنة بمساندة من المنظمات الدولية بدعوة موظفي سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا وممثلي البنك الدولي لتقديم تقرير موجز لهم حول الأجزاء الرئيسية في التشريع. وعمل خبراء التشريع الدولي معهم لتحليل كل قسم في مشروع القانون.

المصدر: قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا (انظر الملحق د)

يعمل قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على تقوية دور المجلس التشريعي في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أيضًا. أثناء إجراءات وضع مسودة القانون ومناقشته ومراجعته، يستطيع المشرعون صياغة البرنامج لضمان أنه يعكس ظروف البلد ويعبر عن احتياجات المواطنين بدقة ويتكامل مع القوانين والبرامج الأخرى المتعلقة بالصناعات الاستخراجية. والأهم هو أن القانون سيقوي الدور الرقابي التشريعي الرسمي على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

التحرك إلى ما وراء جوهر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية[15]

تكون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ذات قيمة أكبر كأداة للشفافية عندما يشمل تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية معلومات بالحجم والجودة الكافيين. لقد استفادت بعض الدول من توسيع برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لديها إلى ما وراء المتطلبات الأساسية. لقد اختارت غانا وغينيا ونيجيريا مثلاً أن تعيد مراجعة وتدقيق بيانات الحكومة والشركات، وهي إجراءات يمكن أن تضمن أن الأعداد المدرجة في تقرير مطابقة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية موثوقة وعالية الجودة. كما يمكن أيضًا تطبيق إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على شفافية التعاقدات وحتى عمليات شركات الاستخراج. يمكن القيام بالمزيد من العمل على المستوى الوطني عند تقييم أثر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في كل بلد.

15 للحصول على وصف تفصيلي لهذه المسائل والأمثلة المحددة، انظر التعمق (Drilling Down)، صفحة 151، معهد رصد العائدات، 2008.

أمثلة على ابتكارات في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

استخدام التوزيع المحلي للعائدات: لقد تتبعت تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في **غانا** 9% من إجمالي مدفوعات العوائد عن المعادن والتي تم تحصيلها من جانب الحكومة المركزية ثم إعادة توزيعها على السلطات المحلية في المناطق التي يقع فيها التعدين. كما شملت المراجعة والتدقيق أيضًا استعراضًا لإنفاق السلطات في مناطق الإنتاج.

توفير دعم تنظيمي أو تشريعي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: في **كازاخستان**، تم تعديل قانون استخدام باطن الأرض :ليطالب أية شركة تملك عقدًا لبناء مصادر هيدروكربونات أو مصادر معدنية في المستقبل أن تلتزم بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بأن توقع على مذكرة التفاهم بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في كازاخستان.

إدراج عمليات المراجعة والتدقيق المادية: في **نيجيريا**، يتم الجمع بين المراجعة والتدقيق الماليين والمراجعة والتدقيق الماديين مما يساعد على ضمان تسجيل مقدار النفط والغاز المستخرج والإبلاغ عنه بدقة. قررت مجموعة أصحاب المصالح المتعددين في ليبيريا إدراج عائدات زراعة الغابات في ممارسات المطابقة.

إدراج المدفوعات غير المرتبطة بالإنتاج تم إدراج ضريبة الدخل الشخصي في **غينيا** ضمن ممارسات المطابقة للتحقق من المبلغ الذي كانت الحكومة تحصله من نظام التوظيف والمعاشات في الصناعات الاستخراجية.

ربط مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بصياغة الميزانية والرقابة

لضمان أن تؤدي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى استخدام أكثر فعالية وكفاءة لعائدات الصناعات الاستخراجية، ينبغي ربطها بإجراءات الميزانية. كجزء من دور المشرعين في صياغة تنفيذ الميزانية الوطنية والرقابة عليها، يستطيع المشرعون المساعدة في هذا المجهود بعدة طرق تشمل:

- استخدام البيانات المأخوذة من تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لتحليل الميزانية.

  أثناء استعراض الميزانية، ينبغي أن تقوم اللجان القطاعية المسؤولة عن الميزانية ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بمقارنة بيانات العائدات المأخوذة من تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مع العائدات المدرجة في لائحة الميزانية ومساءلة الحكومة عن الفوارق.

- تعزيز المزيد من الشفافية في تنفيذ الميزانية.

  ينبغي على المشرعين أن يعملوا على تحسين الاهتمام الوطني بإجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لتشجيع الحكومة على أن تكون أكثر شفافية بشأن كيفية توزيع العائدات وكيفية إنفاقها وما إذا كانت المصروفات تعكس أولويات سياسة الدولة. إذا كانت عائدات الحكومة غير مدرجة كجزء من لائحة الميزانية، يستطيع المشرعون تأييد إدراجها.

أن تكون جزءاً من حركة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية العالمية

الفصل العاشر:

يستطيع المشرعون استغلال المساندة المتنامية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومبادرات الشفافية الأخرى لتنسيق جهودهم وتقويتها. يلقي هذا الفصل الضوء على الجهود الدولية والإقليمية التي يمكن أن تحسن فاعلية برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

"إننا نتحمل كمشرعين مسؤولية أن نكون قادة في مسائل الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وتتمثل إحدى أفضل الطرق للقيام بهذا في التعلم من خبرات نظرائنا في الدول الأخرى - إننا نحتاج إلى معرفة ما نجح وما لم ينجح وما نستطيع عمله في بلداننا لتعزيز ما يفعله الآخرون."

- عضو الكونجرس بارني فرانك
رئيس لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب،
كونجرس الولايات المتحدة الأمريكية

تعني المساندة الدولية المتزايدة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن هناك شبكة ضخمة من الحكومات والمنظمات والأفراد المهتمين بالإجراءات والواعين بها. ينبغي أن يعتمد المشرعون على هذا الاهتمام والخبرة من أجل تعزيز الجهود ومشاركة الخبرات.

ربط جهود الدول المنفذة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

هناك عدد من المبادرات في طريقها للتنفيذ أو جاري العمل بها والتي يمكن أن تكمل وتقوي برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للدولة. قد تقوم بعض من هذه المبادرات

بإكمال متطلبات تقديم التقارير في شركة والتي تمثل جزءً من برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للدولة. يبحث الكونجرس في الولايات المتحدة مثلاً في قانون[16] سيطالب الشركات المسجلة في لجنة السندات المالية والتبادل بالكشف عن المدفوعات التي تم تقديمها للحكومات الأجنبية مقابل استخراج النفط والغاز والمعادن.

يقوم المشرعون والأطراف الأخرى على المستوى الإقليمي بتنسيق جهودهم ومشاركة أفضل الممارسات لديهم بشكل متزايد. جمع مؤتمر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في غرب أفريقيا - المنعقد في سبتمبر 2008 - بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركات والمانحين من دول غرب أفريقيا إلى جانب النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى. عرض المشاركون في المؤتمر أفكارًا وإستراتيجيات للتعامل مع التحديات أمام تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى جانب أفضل الممارسات والدروس المستفادة. كما ناقشوا أيضًا إستراتيجيات لتعزيز مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية داخل التجمع الاقتصادي لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

دراسة الحالة 13

المجلس التشريعي لشرق أفريقيا والتعاون الإقليمي

لقد بدأ أعضاء الهيئة التشريعية لتجمع شرق أفريقيا المجلس التشريعي لشرق أفريقيا في تعزيز شفافية عائدات الموارد على المستوى الإقليمي وفي الدول الأعضاء لديهم وهي بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا. في أوائل عام 2008، عقد المجلس التشريعي لشرق أفريقيا ورشة عمل مبدئية تضم أعضاء المجلس ومشرعي الدول الأعضاء للمعرفة عن الصناعات الاستخراجية في المنطقة ومناقشة المجالات المحتملة للتعاون. ومررت الهيئة قرارًا من 21 نقطة توصي فيه بأن تنضم كل دول تجمع شرق أفريقيا لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

كما أسس المجلس التشريعي لشرق أفريقيا أيضًا لجنة مختصة لتنظيم جهودها في مجال الصناعات الاستخراجية. وكان من أوائل النشاطات الرسمية للجنة زيارة ميدانية لموقع تعدين في تنزانيا. وتشاور الأعضاء مع مسؤولي الحكومة المحلية ومشغلي الصناعة ومنظمات المجتمع المدني.

تبادل المعلومات بين المنظمات التشريعية الدولية

قد يتمكن المشرعون من تقوية معرفتهم واشتراكهم في الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عن طريق تبادل المعلومات مع نظرائهم من خلال المنظمات التشريعية الدولية. تُعتبر منظمة برلمانيين عالميين ضد الفساد مثلاً شبكة من المشرعين المكرسين لمكافحة الفساد. توفر منظمة برلمانيين عالميين ضد الفساد معلومات ومساندة لأعضائها من خلال الأمانة الدولية الخاصة بها و13 فرعًا إقليميًا. كما قد يكون الاتحاد البرلماني للكومنولث (CPA) الذي تتألف عضويته من كل برلمانات الكومنولث والاتحاد عبر البرلماني (IPU) مكانين مفيدين أيضًا لتبادل المعلومات والتعلم. تقوم الشبكة البرلمانية في البنك الدولي وهي منظمة دولية من أعضاء برلمانيين ومكرسة لتعزيز الشفافية في التنمية بعقد مؤتمرات وأحداث أخرى تتم فيها مناقشة المسائل الهامة للمشرعين.

16 في عام 2008، تم تقديم قانون الكشف عن شفافية الصناعات الاستخراجية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي (S 3389) وإلى مجلس النواب (HR 6066). يمكن الحصول على معلومات إضافية على الموقع www.openthebooks.org

دراسة الحالة 14

البرلمان الأوروبي والمعايير المحاسبية

يقوم حاليًا تحالف من المنظمات الدولية غير الحكومية يضم معهد رصد العائدات بالضغط على المجلس الدولي للمعايير المحاسبية كي يدرج مطالبة للشركات بأن تبلغ عن المدفوعات والتكاليف والإنتاج والأرباح ومواقع الشركات التابعة في كل دولة. وقد وافق المجلس الدولي للمعايير المحاسبية على التفكير في هذا أثناء استعراضه لمعايير الصناعات الاستخراجية. ووافق على أن المعيار سيطالب الشركات متعددة الجنسيات المسجلة في بلد يعمل بنظام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بأن تبلغ عن بيانات كل بلد فيها عمليات. سيكون المعيار نافذًا على مستوى العالم تقريبًا بما أن معايير المجلس الدولي للمعايير المحاسبية مستخدمة على نطاق واسع (في الاتحاد الأوروبي ومعظم دول أفريقيا وأستراليا).

لقد مرر البرلمان الأوروبي قرارًا يطالب المفوضية الأوروبية بمساندة "تطوير معيار محاسبة ملائم يطلب من كل دولة على حدة الإبلاغ عن شركات الصناعات الاستخراجية"

صدر: قرار لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية رقم B6-0437/2007 والذي تم تمريره في الرابع عشر من نوفمبر 2007.
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?Type=MOTION&Reference=B6-2007-0437&language=EN

دراسة الحالة 15

مشروع الشفافية في العوائد من منظمة برلمانيين عرب ضد الفساد

تقوم منظمة برلمانيو المنطقة العربية ضد الفساد وهي فرع لمنظمة برلمانيين عالميين ضد الفساد بتنفيذ مشروع يهدف إلى تطوير الرقابة التشريعية على عائدات الحكومة مع التركيز على عائدات الموارد. سيتم استغلال اكتشافات مرحلة البحوث والتخطيط الأولية في تطوير أدوات وبناء قدرة برلمانية لتحقيق هذا الهدف. كما يشمل المشروع منتديات للتواصل مع الجمهور والاشتراك مع المجتمع المدني.

يتم تجريب المشروع حاليًا في خمس دول، هي: الأردن والكويت ولبنان والمغرب واليمن. على الرغم من أن كل دولة لديها فريق البحوث الخاص بها، تضفي إدارة منظمة برلماني المنطقة العربية ضد الفساد تضافرًا على المشروع لا تستطيع الدول تحقيقه منفردة.

تحسين الاهتمام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل الحصول على مساندة إضافية لزيادة القوة التشريعية

ينبغي أن يعمل المشرعون على تحسين الاهتمام الدولي المتزايد بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل الحصول على مساندة إضافية للقوة التشريعية في مسائل الصناعات الاستخراجية. يستطيع عدد من الأطراف الدولية أن يساعد بما في ذلك الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمانحون الثنائيون الدوليون مثل منظمة التعاون الفني الألمانية ومنظمة النفط من أجل التنمية النرويجية وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية. عادةً ما يتولى البنك الدولي مساعدة الدول المهتمة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال مكاتبه المحلية. تشمل المنظمات التي يمكنها توفير مساعدة فنية للاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية معهد رصد العائدات (RWI) والمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ومعهد البنك الدولي. بهدف التبسيط، يستخدم هذا الدليل كلمة مشرع للإشارة إلى أعضاء البرلمان والمشرعين والنواب وأعضاء الكونجرس إلخ. وعلى نفس المنوال، يتم استخدام كلمة المجلس التشريعي كمصطلح عام يشمل أية مؤسسة نيابية وطنية بما في ذلك البرلمانات ومؤسسات الكونجرس والمجالس إلخ.

الملحق أ: مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

معايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

1. لدينا اعتقاد مشترك بأن الاستخدام الحذر لثروة الموارد الطبيعية ينبغي أن يكون محركًا هامًا للنمو الاقتصادي المستدام الذي يساهم في التنمية المستدامة وتقليل الفقر. لكن إذا لم تتم إدارة الثروة بشكل ملائم فإنها يمكن أن تخلق تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية.

2. نؤكد على أن إدارة ثروة الموارد الطبيعية لصالح مواطني دولة ما هي مهمة الحكومات ذات السيادة وتتم لصالح التنمية الوطنية لديها.

3. ندرك أن فوائد استخراج الموارد تحدث على شكل تدفقات للإيرادات على مدى سنوات كثيرة ويمكن أن تكون منفصلة عن السعر إلى حد كبير

4. ندرك أن معرفة الجمهور لعائدات الحكومة ومصروفاتها عبر الزمن يمكن أن يساعد الجمهور على النقاش والإبلاغ عن الخيارات الملائمة والواقعية من أجل تنمية مستدامة.

5. نؤكد على أهمية الشفافية من جانب الحكومات والشركات في الصناعات الاستخراجية والحاجة إلى الأرتقاء بادارة المال العام والمساءلة..

6. ندرك أن تحقيق قدر أكبر من الشفافية يجب أن يكون في سياق احترام العقود والقوانين.

7. ندرك أن الشفافية المالية قد تؤدي إلى بيئة أفضل للاستثمار المباشر المحلي والأجنبي.

8. نؤمن بمبدأ المساءلة وممارسته من جانب الحكومة تجاه كل المواطنين في إدارة شؤون تدفقات الإيرادات والنفقات العامة.

9. نلتزم بتشجيع معايير عالية للشفافية والمساءلة في الحياة العامة والعمليات الحكومية وفي الأعمال التجارية.

10. نؤمن بأن المدخل المتسق على نطاق واسع والقابل للعمل به في الكشف عن المدفوعات والإيرادات مطلوب. وهو سهل التنفيذ والاستخدام.

11. نؤمن بأن الكشف عن المدفوعات في دولة معينة ينبغي أن يشمل كل الصناعات الاستخراجية التي تعمل في تلك الدولة.

12. للبحث عن حلول، نؤمن بأن كل أصحاب المصلحة لديهم مساهمات مهمة وملائمة يقدمونها بما في ذلك الحكومات ووكالاتها وشركات الصناعات الاستخراجية وشركات الخدمات والمنظمات متعددة الأطراف والمنظمات المالية والمستثمرون والمنظمات غير الحكومية.

مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

1. النشر المنتظم لكل مدفوعات النفط والغاز والتعدين المادية من الشركات للحكومات ("المدفوعات") وكل الإيرادات المادية التي تلقتها الحكومات من شركات النفط والغاز والتعدين ("الإيرادات") لجمهور عريض بأسلوب شامل ومفهوم وبمكن الوصول إليه من الجمهور.

2. عندما لا تتواجد مثل هذه المراجعات والتدقيقات بالفعل، تكون المدفوعات والإيرادات موضوع عملية مراجعة وتدقيق مستقلة ذات مصداقية تطبق المعايير العالمية للمراجعة والتدقيق.

3. تتم مطابقة المدفوعات والإيرادات من جانب مدير مستقل ذي مصداقية يطبق المعايير العالمية للمراجعة والتدقيق مع نشر رأي المدير فيما يتعلق بتلك المطابقة بما في ذلك الفوارق في حالة وجود أي منها.

4. يشمل هذا المنهج كل الشركات بما في ذلك المشروعات المملوكة للدولة.

5. يشترك المجتمع المدني بنشاط كطرف في تصميم هذه الإجراءات ومراقبتها وتقييمها ويساهم في النقاش العام.

6. يتم وضع خطة عمل عامة ومستدامة ماليًا لكل ما سبق من جانب الحكومة المنفذة بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية عند الحاجة وتشمل الغايات القابلة للقياس وجدولاً زمنيًا للتنفيذ وتقييمًا للعوائق المحتملة أمام العمل.

ملحق ب: ملخص الإستراتيجيات التشريعية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

طور إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	أسئلة ينبغي على المشرعين طرحها	أشياء يستطيع المشرعون القيام بها
التوقيع إيذاناً بالاشتراك		**التحضير لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية**
▪ إصدار إعلان حكومي ▪ البدء في العمل مع كل أصحاب المصلحة ▪ تعيين قائد للتنفيذ ▪ صياغة خطة العمل والموافقة عليها ونشرها	▪ ما هي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وكيف تعمل؟ وهل هي ملائمة لبلدي؟ ▪ ما هي الصناعات الاستخراجية الرئيسية في بلدي؟ وما هي الشركات الرئيسية التي تستكشف وتنتج؟ وما هو حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في بلدي؟ وفي الإيرادات المالية؟ وفي الصادرات؟ ▪ ما هي الهيئات الحكومية التي تدير الإيرادات والصناعات الاستخراجية؟ وما هي الوكالة التي تقوم بتنظيم الصناعة؟ وهل هناك شركة مملوكة للدولة أو هل تمتلك الدولة حصصًا في المشروعات الاستخراجية؟ ▪ ما العقود التي تم التوقيع عليها من جانب الحكومة؟ وهل استعرضها المجلس التشريعي؟ وهل هي متاحة للجمهور؟ وما هي بنودها الرئيسية؟ ▪ ما مدى شفافية مدفوعات الشركة وما تتلقاه الحكومة؟ ▪ هل أعلنت الحكومة عن نيتها تطبيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ إذا كانت لم تعلن، لماذا لم تعلن؟	▪ إجراء زيارات لمواقع عمل الصناعات الاستخراجية ▪ عقد اجتماعات تعريفية موجزة مع مسؤولي وزارة النفط والتعدين، ومنظمات المجتمع المدني، والبنك الدولي أو موظفي جهة دولية مانحة أخرى ▪ عقد جلسات استماع تعريفية ودعوة مسؤولي وزارة النفط والتعدين، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء آخرين ▪ إجراء دراسة لمعرفة كيفية عمل الصناعة ▪ وضع تقرير من اللجنة بتوصيات بشأن تبني مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ▪ المشاركة في ورشة عمل من أصحاب مصالح متعددين حول كيفية عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ▪ العمل من خلال الإعلام على بناء وعي عام ▪ تأييد قرار تشريعي بتبني مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
التحضير		**تأسيس الهياكل الحاكمة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية**
▪ تشكيل مجموعة أصحاب المصالح المتعددين ▪ إشراك المجتمع المدني ▪ إشراك الشركات ▪ إزالة العوائق أمام التنفيذ ▪ الاتفاق على نماذج الإبلاغ النمطية ▪ الاتفاق على مدير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ▪ ضمان المشاركة الكاملة من الشركات ▪ ضمان المراجعة والتدقيق الملائمين لحسابات الشركة ▪ ضمان المراجعة والتدقيق الملائمين لحسابات الحكومة	▪ من يحكم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وهل هناك قرار رسمي بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وهل هو متاح للمراجعة؟ ▪ من المسؤول الحكومي الذي يقوم بتنسيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وهل يملك المهارات المناسبة لإدارة الإجراءات؟ وما هي الوكالة الحكومية أو الوزارة التي تدير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وهل هناك أي تعارض في المصالح بين دور الوكالة وتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ ▪ هل تم تأسيس أمانة وطنية؟ وهل لديها موارد مالية كافية إلى جانب الموارد البشرية الماهرة؟ ▪ هل تم إنشاء مجموعة أصحاب مصالح متعددين؟ ▪ ما هي الهيئات الحكومية التي تم تمثيلها في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين؟ وهل هناك تمثيل قائم على أساس القدرة على مساندة الإجراءات؟ ▪ هل تم تمثيل المجتمع المدني في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين؟ وهل تم السماح له باختيار أعضائه ذاتيًا؟ وهل المجموعات المختارة مستقلة عن الحكومة؟ وهل تشارك في الاجتماعات؟ ▪ هل تم تمثيل القطاع الخاص في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين بشكل كافٍ؟ وهل تشارك الصناعات الرئيسية في اجتماعات اللجنة؟ ▪ هل تم تمثيل المجلس التشريعي؟ وهل ينبغي تمثيل المجلس التشريعي في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين؟ ▪ هل الوثائق ذات الصلة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (مرسوم التأسيس والنماذج النمطية وخطة عمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وجدول أعمال مجموعة أصحاب المصالح المتعددين وتفاصيل الاجتماعات) متاحة للمجلس التشريعي؟ وهل يمكن الوصول إليها بسهولة من جانب الجمهور؟	▪ معرفة معلومات عن الهياكل الحاكمة وكيفية عمل مجموعة أصحاب المصالح المتعددين في بلدك ▪ التواصل مع مجموعة أصحاب المصالح المتعددين وأمانة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كثيرًا من وقت مبكر لمراقبة تطور مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتمثيل آراء الناخبين ونقاط قلقهم ▪ تعزيز المشاركة الكاملة من المجتمع المدني والشركات في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين ▪ تشجيع الحكومة على التعامل مع العوائق أمام مشاركة المجتمع المدني والشركات في مجموعة أصحاب المصالح المتعددين

طور إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	أسئلة ينبغي على المشرعين طرحها	أشياء يستطيع المشرعون القيام بها
التحضير (تكملة)		**المساعدة في صياغة برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية**
	▪ ماذا ينبغي أن يكون مستوى أهمية المدفوعات؟ ▪ هل ستنتج المطابقة بيانات مقسمة على حسب الشركة والمدفوعات؟ إذا كان الأمر غير ذلك فلماذا؟ ▪ هل البيانات المستخدمة ذات مصداقية؟ وهل تتطلب المراجعة والتدقيق؟ ▪ هل تم تخصيص موارد كافية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وما هو حجم ميزانية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وهل يتم دفعها من جانب المانحين أم من الميزانية أم من كليهما؟ ▪ هل تلتزم مجموعة أصحاب المصالح المتعددين بخطة العمل والجدول الزمني المتفق عليها؟ وإذا كان الأمر غير ذلك فلماذا؟ ▪ هل كل أصحاب المصالح راضين عن الطريقة التي يتم بها تنفيذ الإجراءات؟ ▪ هل تم اختيار مدير؟ وهل المدير مؤهل فنيًا للقيام بإجراءات المطابقة؟ وهل تم الالتزام بإجراءات التوريد في عملية التعيين؟ ▪ هل تم تقييم الفجوات في القدرات؟ وهل يتم وضع إستراتيجية لبناء القدرات؟ وهل تم تمويلها؟ ▪ هل تمت الموافقة على إستراتيجية للاتصال؟ وهل تم تمويلها؟ وهل تم تأسيس موقع على شبكة الإنترنت؟	▪ معرفة ما سيتم إدراجه في خطة العمل ونماذج الإبلاغ النمطية واختصاصات المدير ▪ العمل مع أصحاب المصالح في المجتمع المدني والشركات والحكومة للمساعدة في التعامل مع التأخيرات والعوائق أمام التنفيذ ▪ المطالبة بالإرسال التلقائي للوثائق العامة الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ▪ المطالبة بتقديم تقارير التقدم المحرز الخاصة بالمدير إلى المجلس التشريعي ▪ طلب تقارير موجزة منتظمة وفق جدول عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ▪ التأكد من أن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تسير وفق خطة العمل المتفق عليها
الكشف والاستعراض		**تحليل تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وإجراءاتها وتحسينهما**
▪ كشف مدفوعات كل شركة للحكومة أمام المدير ▪ كشف العائدات التي تلقتها الحكومة أمام المدير ▪ التأكد من أن أرقام المدفوعات والعائدات متطابقة ▪ تحديد الفوارق والتوصية بتحسينات ▪ فحص مساندة الشركات للتطبيق ▪ استعراض الإجراءات المتخذة حيال الدروس المستفادة	▪ هل التقرير شامل؟ وهل قام المدير باختصاصاته؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا؟ ▪ هل أعطت كل الشركات وهيئات الدولة البيانات؟ وإذا كان الأمر غير ذلك فأيها لم تفعل. ولماذا لم تفعل؟ وهل تم اتخاذ أية إجراءات ضد الشركات غير المتعاونة من جانب الحكومة؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا؟ ▪ هل تم إدراج كافة التدفقات المادية ؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا؟ ▪ هل تم إدراج كافة الموارد الاستخراجية؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا؟ ▪ هل هناك فوارق أو فجوات تم تحديدها في التقرير؟ وهل يوضح التقرير الأسباب وراء تلك الفوارق؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا؟ ▪ هل يحتوي التقرير على توصيات؟ وهل قامت الحكومة بإنشاء إستراتيجية إصلاح للتعامل مع التوصيات؟ وهل الإستراتيجية متاحة للمجلس التشريعي والجمهور؟ وهل هي ملائمة؟ ▪ هل تم وضع جدول لطور جديد لتقديم التقارير؟ وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا؟	▪ مقابلة المدير ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة مكتشفات التقرير ▪ عقد جلسات استماع عامة لمناقشة مكتشفات التقرير ▪ تأسيس لجان (تقصي) مختارة لفحص الفوارق أو المشكلات الرئيسية ▪ وضع تقارير لجان تلقي الضوء على مجالات للعمل الحكومي ▪ المطالبة بالعمل الحكومي من خلال الاستجوابات البرلمانية ▪ المطالبة بإجراء مراجعة وتدقيق
التوزيع		**إيصال تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية**
▪ توزيع تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	▪ هل التقرير مفهوم وسهل الوصول إليه؟ ▪ هل تمت طباعة نسخ ورقية منه وتوزيعها؟ وعلى أية هيئات تم توزيعه؟ وهل تم نشره على موقع على شبكة الإنترنت؟ ▪ هل تم تنفيذ إستراتيجية التواصل؟ وكيف تم ذلك؟ ▪ كيف يستطيع المشرعون المساعدة في إيصال نتائج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وكيف يستطيع الحزب المساعدة؟ وكيف يستطيع المجلس التشريعي المساعدة؟	▪ التأكد من إتاحة تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للجمهور ▪ توضيح أهداف الاتصال ▪ تنسيق الجهود مع المجتمع المدني ▪ القيام بالتواصل بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال أنشطة العلاقات مع الناخبين ▪ القيام بالتوعية بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على أساس اللجان

طور إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	أسئلة ينبغي على المشرعين طرحها	أشياء يستطيع المشرعون القيام بها
التحقق		**ضمان نجاح إجراءات التحقق**
▪ تقوم البلد بإجراء تحقق خارجي	▪ هل دولتي مرشحة فقط لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تقوم بخطوات ليتم التصديق عليها؟ ▪ هل هناك إستراتيجية وجدول زمني للتحقق؟ وهل الإستراتيجية متاحة للمجلس التشريعي والجمهور؟ ▪ هل تم اختيار محقق؟ وهل هو مؤهل فنيًا للقيام بإجراءات المطابقة؟ وهل تم الالتزام بإجراءات التوريد في عملية التعيين؟ ▪ هل تقرير التحقق متاح للمجلس التشريعي؟ وهل هو متاح للجمهور؟ ▪ ما هو التقييم الذي يوفره؟ وما هي الإجراءات التي يوصي بها؟	▪ مقابلة المحقق ▪ مقارنة التقرير مع المشكلات التي تم تحديدها في عملية الرقابة السابقة على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ▪ المطالبة بنسخ من تقرير التحقق ▪ تقديم عرض بعمل بيان موجز للمحقق ▪ عقد جلسات استماع حول مكتشفات التقرير لتشجيع الحكومة على القيام بالتحقق
ما بعد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية		**تقوية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية**
	▪ هل توفر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية معلومات مفيدة لعملي في الميزانية؟ ▪ كيف يمكنني تقوية إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في بلدي؟ وهل يمكن لقانون بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يساعد؟ وما هي الفجوات التي تم تحديدها في إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والتي يستطيع القانون معالجتها؟ ▪ هل يمكن توسيع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لتشمل قطاعات موارد أخرى ملائمة في بلدي مثل زراعة الغابات أو مزارع الأسماك؟ ▪ هل يمكن توسيعها لتتبع تحويلات الإيرادات إلى السلطات المحلية؟ ▪ هل يمكن توسيعها لتشمل استعراض الإنفاق؟ ▪ هل يمكن توسيعها لتشمل إعادة المراجعة والتدقيق للمدفوعات والإيرادات أو الأنواع الأخرى من المراجعة والتدقيق مثل القيمة المقابلة للمال والإجراءات والمراجعة والتدقيق الماديين؟	▪ تمرير قانون بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل مأسسة الإجراءات وتقويتها ▪ التفكير في التحرك إلى ما وراء جوهر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل تعميق برنامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أو توسيعه ▪ ربط مكافحة الفساد وإصلاحات الحكم الرشيد الأخرى بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ▪ ربط مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بصياغة الميزانية وإجراءات الرقابة
		أن تكون جزءً من حركة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية العالمية
	▪ هل تقوم أية دول مجاورة بتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟ وهل يمكن تحديد إستراتيجيات إقليمية مشتركة لمساندة الشفافية في دولتي وفي المنطقة؟	▪ ربط الجهود المتعلقة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مع المشرعين في الدول الأخرى ▪ التواصل بين المنظمات التشريعية الدولية ▪ تعزيز التعاون الإقليمي في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ▪ تحسين الاهتمام بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من أجل الحصول على مساندة إضافية لزيادة القوة التشريعية

الملحق ج: قائمة بالموارد الإضافية

موارد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

- **حقائق عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.**
مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يتم تحديثها باستمرار
دليل أساسي من أربع صفحات سهل التتبع لمعرفة ما هي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وكيفية تنفيذها، وما الهدف منها، ومن يقوم بها.
www.eitransparency.org

- **دليل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للأعمال التجارية.**
مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. *2008*
يوجز هذا الدليل الكيفية التي تستطيع بها الشركات مساندة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وشفافية الإيرادات، والقيام بدور فيهما في الدول التي يعملون بها.
http://www.eitransparency.org/document/businessguide

- **دليل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية للتحقق.**
مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. *2006*
يوضح هذا الدليل الكيفية التي ينبغي أن يعمل التحقق وفقًا لها، ومتى ينبغي تنفيذه، والنتائج المتوقعة للإجراءات. ويشمل شبكة التحقق وهو رسم يوضح كل خطوة في إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وأدوات تقييم المؤشر ولتي تضع قائمة بالأسئلة التي ينبغي أن يطرحها المحقق للتأكد من الالتزام بإجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
http://www.eitransparency.org/document/validationguide

- **ديث عن الشفافية: دليل لتوصيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.**
مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. *2008*
يناقش هذا الدليل إستراتيجيات تتبعها الأمانة الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كي تتواصل بفعالية مع الجمهور والأطراف الأخرى في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بشأن تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وإجراءاتها. ويوجز هذا الدليل مناهج لتصميم إستراتيجية للاتصالات بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويعرض دراسات حالة من الكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكازاخستان، ونيجيريا.
www.eitransparency.org

- **كتاب مرجعي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.**
مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. *2005*
يوفر الكتاب المرجعي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إرشادًا لكيفية الاشتراك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويهدف إلى مساعدة الدول التي ترغب في تطبيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وأصحاب المصالح اللذين يرغبون في مساندة التنفيذ.
http://www.eitransparency.org/document/sourcebook

- **التعمق.**
معهد رصد العائدات. *2008*
التعمق هو دليل للمحاسبة والمراجعة والتدقيق للصناعات الاستخراجية للمجتمع المدني. يقدم الدليل استعراضًا عامًا للمفاهيم والمسائل الصناعية والمالية الهامة مثل الأنواع المختلفة للعقود المستخدمة في قطاع الصناعات الاستخراجية وأنواع الحسابات والأنظمة المحاسبية الحكومية وهيكل الأموال وتدفقها على الحكومة ومنها. ويتم شرحها جميعًا لجمهور المجتمع المدني غير الخبير.
http://www.revenuewatch.org/news/publications/drilling-down.php

- **تطبيق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية:**
الدروس الميدانية المبكرة. البنك الدولي. *2008*
يضم هذا المنشور "أفضل الممارسات" و"الدروس المستفادة" من برامج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ويمثل مصدرًا إضافيًا للمعلومات الخاصة بالكيفية التي ينبغي أن تعمل بها إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ويشمل ملحقًا يحتوي على أمثلة لوثائق من عدة برامج لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
http://go.worldbank.org/C5OKJZ7860

- **تقرير التقدم في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 2006-2009.**
مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. *2009*
يوجز هذا المنشور التقدم في المبادرة منذ مؤتمر أوسلو في عام 2006 حتى مؤتمر الدوحة في عام 2009. ويشمل لقطات للمبادرة من كل الدول المنفذة وآراءً من كل أصحاب المصالح المساندين لها.
www.eitransparency.org

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات الحديثة والمواد والأخبار حول المبادرة من الموقع **www.eitransparency.org**.حيث يمكنك أيضًا الاشتراك للحصول على بيانات إخبارية منتظمة.

موارد إضافية

- **تتبع المال: دليل لمراقبة الميزانيات وعائدات النفط والغاز.**
بقلم جيم شولتز. معهد رصد العائدات. *2005*
http://www.soros.org/initiatives/cep/articles_publications/publications/money_20041117/follow_money.pdf

- **لجان في المجالس التشريعية: قسم العمالة.**
المعهد الديمقراطي الوطني. *1996*
https://www.ndi.org/files/030_ww_committees_0.pdf

- **تغطية النفط: دليل لمقدمي التقارير لمراقبة الميزانيات وعائدات النفط والغاز.**
تحرير سفيتلانا تساليك وآنيا شيفرين. معهد المجتمع المفتوح. *2005*
http://www.revenuewatch.org/news/publications/072305.pdf

- **دليل لشفافية عائدات الموارد.**
صندوق النقد الدولي. *2007*
www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507g.pdf

- **تقوية القدرات التشريعية في العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.**
المعهد الديمقراطي الوطني. *2000*

- **الشفافية والمساءلة في الصناعات الاستخراجية في أفريقيا: دور المجلس التشريعي.**
المعهد الديمقراطي الوطني. *2007*
http://www.ndi.org/files/2191_extractive_080807.pdf

- **الأخلاقيات التشريعية: تحليل مقارن.**
المعهد الديمقراطي الوطني. *1999*
https://www.ndi.org/files/026_ww_legethics_0.pdf

- **كتيب توجيهي لأعضاء البرلمانات، بقلم جون جونسون وروبرت ت ناكامورا،**
معهد البنك الدولي، *2006*
http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/HandbookforMembersofParlaiments.pdf

- **دليل البرلمانيين للبنك الدولي،**
البنك الدولي، *2005*
http://go.worldbank.org/MTLDXXNBX0

- **تعزيز شفافية العائدات: تقرير عام 2008 حول شفافية العائدات في شركات النفط والغاز،**
منظمة الشفافية الدولية، *2008*.
http://www.transparency.org/news_room/latest_news/press_releases/2008/2008_04_28_prt_report_launch

- **دور البرلمان في كبح الفساد، تحرير ريتش ستابنهيرست، ونيال جونستون،**
وريكاردو بيليتزو، معهد البنك الدولي، *2006*

- **نحو وضع معايير دولية للتشريعات: وثيقة مناقشة للاستعراض،**
المعهد الديمقراطي الوطني، *2007*
http://www.ndi.org/files/2113_gov_standards_010107.pdf

الملحق د: قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا (مقتطفات)

قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا، 2007

مذكرة توضيحية مشروع قانون من أجل وضع قانون ينص على تأسيس قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا والأمور ذات الصلة

أجازه المجلس النيابي الوطني في جمهورية نيجيريا الفيدرالية.

1. (1) تم تأسيس هيئة سيكون اسمها مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا (وتتم الإشارة إليها في هذا القانون بهذا الاسم).

(2) مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا:

(أ) ستكون هيئة مستقلة ذاتية المحاسبة تتبع الرئيس والمجلس النيابي الوطني.

(ب) وستكون لها شخصية اعتبارية ذات سلطة دائمة وختم عام.

(ج) ويمكنها أن:

(i) تقاضي وتتعرض للمقاضاة باسمها الاعتباري.

(ii) تحوز الممتلكات المنقولة والثابتة وتحتفظ بها وتتصرف فيها لأداء وظائفها طبقًا لهذا القانون.

2. الأهداف الرئيسية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا هي:

(أ) ضمان إتمام الإجراءات اللازمة والشفافية في المدفوعات التي تتم من جانب كل شركات الصناعات الاستخراجية لصالح الحكومة الفيدرالية وأصحاب الحق القانوني؛

(ب) ومراقبة وضمان المساءلة في الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة الفيدرالية من شركات الصناعات الاستخراجية؛

(ج) والقضاء على كل أشكال الممارسات الفاسدة في الفصل في النزاعات والمدفوعات وتلقي الأموال وإرسال الإيرادات المتراكمة للحكومة الفيدرالية من شركات الصناعات الاستخراجية؛

(د) وضمان الشفافية والمساءلة للحكومة عند استخدام الموارد المأخوذة من المدفوعات التي تم الحصول عليها من شركات الصناعات الاستخراجية؛

(هـ) وضمان التوافق مع مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

3. بغرض تحقيق أهداف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا طبقًا لهذا القانون، فإنها ستقوم بالوظائف التالية:

(أ) وضع إطار للشفافية والمساءلة في تقديم التقارير والكشف من جانب كل شركات الصناعات الاستخراجية عن العائدات المستحقة للحكومة الفيدرالية أو التي تم دفعها لها.

(ب) العمل من دون الإخلال بأية التزامات تعاقدية أو التزامات سيادية على تقييم ممارسات كل شركات الصناعات الاستخراجية والحكومة على الترتيب فيما يتعلق بالحصول على الأراضي ووضع الميزانيات والتعاقد وتوريد المواد وحجم تكلفة الإنتاج من أجل التأكد من الإجراءات اللازمة والشفافية والمساءلة. .

(ج) التأكد من الشفافية والمساءلة في إدارة استثمار الحكومة الفيدرالية في كل شركات الصناعات الاستخراجية.

(د) الحصول من أية شركة للصناعات الاستخراجية عند الضرورة على سجل دقيق لتكلفة الإنتاج، وحجم مبيعات النفط أو الغاز أو المعادن الأخرى المستخرجة من جانب الشركة في أية فترة بشرط عدم استخدام مثل هذه المعلومات بأية طريقة تضر بالالتزام التعاقدي أو مصالح الملكية لشركة الصناعات الاستخراجية.

(هـ) مطالبة أية شركة في مجال الصناعات الاستخراجية أو أية هيئة ذات صلة في الحكومة الفيدرالية أو حكومة ولاية أو حكومة محلية بتبرير دقيق للمال المدفوع من جانب الشركة والمتحصل منها في أية فترة كعائد متراكم للحكومة الفيدرالية من هذه الشركة عن تلك الفترة بشرط عدم استخدام مثل هذه المعلومات بأية طريقة تضر بالالتزامات التعاقدية أو مصالح الملكية لشركة الصناعات الاستخراجية أو الالتزامات السيادية للحكومة.

(و) مراقبة أية مدفوعات مستحقة للحكومة الفيدرالية من كل شركات الصناعات الاستخراجية بما في ذلك الضرائب والعوائد وحصص المساهمة والمكافآت والجزاءات والرسوم وما على شاكلتها والتأكد من دفعها في وقتها.

(ز) تحديد التأخيرات واتخاذ إجراءات تؤدي إلى تحسين قدرة أية هيئة ذات صلة في الحكومة الفيدرالية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية عليها مسؤولية قانونية لمراقبة مدفوعات العائدات من كل شركات الصناعات الاستخراجية للحكومة الفيدرالية.

(ح) التوزيع عن طريق نشر السجلات أو التقرير أو أية معلومات أخرى تتعلق بالعائدات التي تم دفعها للحكومة الفيدرالية من كل شركات الصناعات

الاستخراجية عندما ترى المبادرة ذلك ضروريًا.

(ط) تعزيز أو تنفيذ أي نشاط آخر يتعلق بوظائف المبادرة وما يتم اعتباره في رأيها مساعدًا على إنجاز أهدافها الكلية المسرودة في القسم من هذا القانون

(ك) التأكد من دفع كل المخصصات المالية والمدفوعات القانونية المستحقة من الحكومة الفيدرالية للمتلقين القانونيين في وقتها.

4. (1) ستقوم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا في كل عام مالي بتعيين مراجعين ومدققين مستقلين بغرض مراجعة وتدقيق إجمالي العائد المتراكم لدى الحكومة الفيدرالية عن ذلك العام من شركات الصناعات الاستخراجية من أجل تحديد مدى دقة المدفوعات والمتحصلات.

(2) سيقوم المراجعون المستقلون المعينون طبقًا للبند الفرعي (1) في هذا القسم بإجراء مراجعة وتدقيق ماديين وإجرائيين وماليين طبقًا للبنود والشروط التي تقرها مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح..

(3) عند الانتهاء من إجراء المراجعة والتدقيق، يرفع المراجعون تقارير وتعليقات على شركة الصناعات الاستخراجية إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا التي ستعمل على توزيعهم على المجلس النيابي الوطني ومراقب الحسابات الفيدرالي العام إلى جانب التأكد من نشرهم.

(4) ترفع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا تقريرًا نصف سنوي عن نشاطاتها لرئيس الجمهورية والمجلس النيابي الوطني.

(5) المراجع والمدقق أو شركة المراجعة والتدقيق التي قامت بمراجعة وتدقيق أية شركة صناعات استخراجية في أي عام لن يتم تعيينها في نفس العام للقيام بأغراض البند الفرعي (2) في هذا القسم.

(6) لن يتم إشراك مراجع ومدقق أو شركة مراجعة وتدقيق لأكثر من عامين على التوالي للقيام بأغراض البند الفرعي (2) في هذا القسم.

(7) يُحظر على مراقب الحسابات الفيدرالي العام بعد مرور ثلاثة أشهر على تقديم تقرير المراجعة والتدقيق للمجلس النيابي الوطني نشر أي تعليق تم تقديمه أو إجراء تم اتخاذه من جانب الحكومة بشأن تقارير المراجعة والتدقيق.

5. (1) ستكون الهيئة الحاكمة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا هي مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح (التي تتم الإشارة إليها في هذا القانون بهذا الاسم).

(2) تكون مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح مسؤولة عن صياغة السياسات والبرامج كإستراتيجيات للتنفيذ الفعال لأهداف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا وأداء وظائفها.

(3) من دون الإخلال بالبند الفرعي (2) في القسم، تملك مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح سلطة التوصية بميزانية سنوية وخطة عمل لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا والتأكد من الاستعراض الدوري لأداء البرامج من جانب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا.

6. (1) يقوم رئيس الجمهورية بتشكيل مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح التي ستتكون من رئيس وعدد أعضاء آخرين لا يزيد على 14 ويكون السكرتير التنفيذي واحدًا منهم.

(2) (أ) يقوم رئيس الجمهورية أثناء اختياره لأعضاء مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح بإدراج ما يلي:

(i) ممثل لشركات الصناعات الاستخراجية.

(ii) وممثل للمجتمع المدني.

(iii) وممثل لاتحادات العمال في الصناعات الاستخراجية.

(iv) وخبراء في الصناعات الاستخراجية.

(v) وعضو من كل من المناطق الجغرافية السياسية الستة؛

(ب) يعمل رئيس مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح والأعضاء الآخرون بخلاف السكرتير التنفيذي بنصف دوام.

(3) يكون تعيين السكرتير التنفيذي لمدة 5 سنوات كحد أقصى.

7. الشخص المعين كعضو في مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح يشغل المنصب لمدة 4 سنوات كحد أقصى.

8. أعضاء مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح وكذلك أي شخص معين في أي من لجانها الخاصة طبقًا للقسم 2 سيحصلون على مخصصات من تمويل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا حسب ما تقره المفوضية الوطنية لتعبئة الإيرادات والمالية.

9. (1) تعقد مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح اجتماعًا عاديًا ربع سنوي لإنجاز الأعمال في المواعيد والأماكن التي تحددها دون أن تقل عن أربع مرات في السنة.

(2) يقوم رئيس مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح برئاسة كل الاجتماعات وفي حالة غيابه يرأس الاجتماع عضو من مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح يختاره الأعضاء من بينهم.

(3) يتم تحديد المسائل المطروحة في اجتماع مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح بأغلبية بسيطة من الأعضاء الحاضرين والمصوتين وفي حالة

تساوي الأصوات يحصل من يرأس الاجتماع على صوت مرجح.

(4) يمكن لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أن تختار أي شخص في أي وقت ليعمل كمستشار في أي من اجتماعاتها لكن لا يحصل أي شخص تم اختياره لهذا الغرض على حق التصويت في أي اجتماع.

(5) لا تتأثر صلاحية محاضر جلسات مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح بغياب أي عضو أو النقصان في عضويتها أو بأي خلل في تعيين أي الأعضاء.

10. يكون نصاب الحضور من مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح 8 أعضاء في أي اجتماع.

11. يمكن لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أن تقوم بتشكيل لجان خاصة عندما ترى ذلك ملائمًا للتعامل مع الجوانب المختلفة لمسؤولياتها.

12. (1) يمكن لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أن تقوم بإنشاء أقسام والاستعانة بخدمات موظفين في الاستشارات عندما ترى ذلك ضروريًا لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا.

(2) وتضم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا سكرتيرًا تنفيذيًا يكون:

(أ) معينًا من قبل رئيس الجمهورية بتوصية من مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح بشرط أن يكون خريجًا جامعيًا يحمل مؤهلات ملائمة ولديه 10 سنوات على الأقل من الخبرة في مجال شبيه.

(ب) ومسؤولاً عن الإدارة اليومية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا.

(ج) وقائمًا بعمل السكرتير في مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح.

(3) ويعمل موظفو ومستشارو مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا طبقًا للبنود والشروط التي تحددها مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح.

(4) وتحدد مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح الأتعاب والمخصصات والمنافع للموظفين والمستشارين في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا.

(5) (أ) وتقدم مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح توصية لرئيس الجمهورية بتعيين محقق مؤهل بما يتوافق مع إرشادات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا المذكورة في الملحق الثاني لهذا القانون.

(ب) وتحدد مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح الأتعاب والمخصصات والمنافع للمحققين.

13. (1) تتكون تمويلات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا من:

(أ) المبالغ التي توفرها الحكومة الفيدرالية والمخصصة من المجلس النيابي الوطني على أساس الميزانية المرفوعة من مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح والتي يتم إصدارها طبقًا للطريقة والموعد المحددين.

(ب) والمبالغ التي يتم دفعها لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا على شكل منح وتبرعات وهدايا بشرط أن تكون مصادر مثل هذه المنح والتبرعات والهدايا معروفة بشكل ملائم وغير متعارضة مع بنود هذا القانون.

(2) تستخدم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا عائدات الصناديق التي تم تأسيسها طبقًا للقسم 13(1) من هذا القانون في:

(أ) تكلفة الإدارة.

(ب) ودفع الرواتب والمخصصات والمنافع لأعضاء مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أو أي من لجانها.

(ج) دفع الرواتب والأتعاب والمخصصات ومنافع المعاشات لمسؤولي وموظفي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا.

(د) والدفع مقابل كل عمليات الشراء.

(هـ) ودفع مقابل كل العقود بما في ذلك التعبئة والتذبذب في الأسعار والفوارق والأتعاب القانونية وتكلفة إدارة العقد.

(و) وإجراء النشاطات الأخرى التي سوف 'تعزز أهدافها المتعلقة بكل وظائف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا أو أي منها طبقًا لهذا القانون.

(ز) والدفع للمحققين.

(3) يتعين على الهيئة الحاكمة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا ومجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح، في موعد أقصاه يوم 30 سبتمبر من كل عام، أن يرفعا لرئيس الجمهورية والمجلس النيابي الوطني تقييمًا للمصروفات والدخل الخاصين بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا للعام التالي وتعمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا على حفظ حسابات ملائمة فيما يتعلق بكل عام وسجلات ملائمة لذلك أيضًا.

14. (1) تعمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا على مراجعة وتدقيق حساب إجمالي العائدات المتراكمة للحكومة الفيدرالية من كل شركات الصناعات الاستخراجية، والمبالغ المدفوعة للحكومة، وما دفعته، وأصولها وخصومها في وقت لا يتعدى 6 أشهر من نهاية كل عام من جانب مراجعين ومدققين مستقلين يتم تعيينهم وفقًا للبنود والشروط التي تقرها مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح. وعند اعتماد المراجعة والتدقيق، يرفع المراجع والمدقق المستقل التقرير المحتوي على تعليقات عن الهيئة التي تمت مراجعة حساباتها وتدقيقها إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا، التي تعمل على نشره للجمهور بشرط ألا يتم نشر محتويات هذا التقرير بشكل يضر بالالتزامات التعاقدية أو مصالح الملكية للهيئة التي تمت مراجعة حساباتها وتدقيقها.

(2) تمتلك مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا سلطة اقتراض المال من البنوك باعتماد من مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح.

(3) تقوم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا، في وقت لا يتعدى يوم 30 سبتمبر من كل عام، بإعداد تقرير عن نشاطاتها أثناء العام المنصرم للتو وترفعه لرئيس الجمهورية والمجلس النيابي الوطني. وتدرج في هذا التقرير حسابات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا التي تمت مراجعتها وتدقيقها عن ذلك العام ثم تقرير المراجع والمحقق بعد ذلك.

15. (1) تحتفظ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا بحسابات بنكية وتحدد مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أصحاب التوقيع بما يتفق مع اللوائح المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

(2) يمكن فتح الحسابات في البنوك التي تحددها مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح.

16. (1) شركة الصناعات الاستخراجية التي:

(أ) تعطي معلومات أو تقارير زائفة للحكومة الفيدرالية أو وكالتها فيما يتعلق بحجم إنتاجها أو مبيعاتها أو دخلها، أو

(ب) تقدم كشف حساب زائف أو تمتنع عن تقديم كشف حساب مطلوب طبقًا لهذا القانون إلى الحكومة الفيدرالية أو وكالاتها مما يؤدي إلى تقليل مبلغ العائد المستحق للحكومة الفيدرالية أو المتلقين القانونيين فإنها ترتكب مخالفة وتتعرض عند ثبوت الاتهام لغرامة لا تقل عن 30 مليون نايرا.

(2) عند إدانة الصناعة الاستخراجية بمخالفة طبقًا للمادة الفرعية (1) من هذا القسم، تقوم المحكمة بالإضافة إلى العقوبة المقررة في تلك المادة بإلزام الشركة بدفع القيمة الفعلية للعائد المستحق للحكومة الفيدرالية. .

(3) إن شركة الصناعات الاستخراجية التي تؤجل المعلومات أو التقرير المطلوبين طبقًا لهذا القانون أو ترفض تقديمهما أو تفشل بإرادتها أو بسبب الإهمال في القيام بالتزاماتها طبقًا لهذا القانون ترتكب مخالفة وتتعرض عند ثبوت الاتهام لغرامة لا تقل عن 30 مليون نايرا.

(4) مع عدم الإخلال بالبنود الفرعية (1) و(2) و(3) في هذا القسم، يمكن أن يقوم رئيس الجمهورية بتوصية من مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح بإيقاف تصريح العمل مؤقتًا أو إلغاؤه لأية شركة صناعات استخراجية تفشل في القيام بالتزاماتها طبقًا لهذا القانون.

(5) إذا ارتكبت أية شركة صناعات استخراجية مخالفة لهذا القانون، فإن أي مدير أو شخص آخر له صلة بإدارة الشركة يرتكب المخالفة ويتعرض عند ثبوت الاتهام للسجن لمدة لا تقل عن عامين أو غرامة لا تقل عن 5 مليون نايرا إلا إذا أثبت ذلك الشخص أن:

(أ) ارتكاب المخالفة تم بدون موافقته أو تستره.

(ب) وأنه قام بكل ما يلزم لمنع ارتكاب المخالفة كما يجب من ذلك الشخص بالنظر إلى طبيعة وظائفه في تلك الشركة وإلى كل الظروف.

(6) إن مسؤول الحكومة الذي يقدم كشف حساب زائف أو يمتنع عن تقديم كشف حساب مطلوب طبقًا لهذا القانون إلى الحكومة الفيدرالية، أو وكالاتها مما يؤدي إلى تقليل مبلغ العائد المستحق للحكومة الفيدرالية، أو المتلقين القانونيين، فإنه يرتكب مخالفة ويتعرض عند ثبوت الاتهام للسجن لمدة لا تقل عن عامين أو غرامة لا تقل عن 5 مليون نايرا إلا إذا أثبت ذلك الشخص أن:

(أ) ارتكاب المخالفة تم بدون موافقته أو تستره.

(ب) وأنه قام بكل ما يلزم لمنع ارتكاب المخالفة كما يجب من ذلك الشخص بالنظر إلى طبيعة وظائفه في تلك الشركة وإلى كل الظروف.

17. يمكن لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أن تضع لوائح بالشكل الذي تراه مناسبًا لغرض تفعيل بنود هذا القانون وتنظيم أي موضوع يقع في نطاق وظائف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا.

18. طبقًا لبنود هذا القانون، لا يتم رفع دعوى قضائية ضد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا قبل مرور 30 يومًا على إرسال إشعار مكتوب بنية رفع الدعوى القضائية إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا كمدعى عليه أو إلى وكيله ويجب أن ينص الإشعار بشكل واضح وصريح على:

(أ) سبب الإجراء؛

(ب) وتفاصيل الادعاء؛

(ج) أسماء المدعين والمحامين اللذين يمثلونهم وعناوينهم؛

(د) والحكم المطلوب.

19. (1) يخضع السكرتير التنفيذي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا أو المسؤولون أو الموظفون أو العملاء التابعين له أو يكونوا مسؤولين أمام أي إجراء أو ادعاء أو مطالبة من أي شخص فيما يتعلق بأي شيء تم عمله أو إلغاء عمله أثناء ممارسة أية وظيفة أو سلطة يمنحهما هذا القانون لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا أو عضو مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح.

(2) يتم تعويض عضو مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أو السكرتير التنفيذي أو أي موظف في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا من أموال مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا عن أية مسؤولية قانونية يتحملها للوقوف ضد أية إجراءات سواء كانت مدنية أو جنائية إذا كان قد تعرض للإجراء بسبب سلطته كعضو في مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أو كسكرتير تنفيذي أو كمسؤول أو كأي موظف في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا.

(3) طبقًا لبنود هذا القانون. تنطبق بنود قانون حماية المسؤولين العموميين فيما يتعلق بأية دعوى قضائية مرفوعة ضد أي مسؤول أو موظف في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا أو عضو في مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح.

20. الإشعار وبيانات الاستدعاء أو إجراءات المحكمة الأخرى أو الوثائق الأخرى المطلوبة أو المصرح بتقديمها لمن يطلب من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا طبقًا لبنود هذا القانون أو أي قانون أو مرسوم آخر يتم تقديمها إلى السكرتير التنفيذي عن طريق إرسالها بالبريد المسجل وتوجيهها إلى السكرتير التنفيذي في المكتب الرئيسي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا.

21. **في هذا القانون:**

يعني مصطلح "شركة الصناعات الاستخراجية" أية شركة في نيجيريا تشترك في أعمال التنقيب والتعدين واستخراج المعادن والغاز ومعالجتهم وتوزيعهم بما في ذلك النفط والذهب والفحم والقصدير والقار والماس والأحجار الكريمة وما يشابههم. ويشمل المصطلح أية وكالة أو هيئة مسؤولة عن دفع عائدات الصناعة الاستخراجية للحكومة الفيدرالية أو متلقيها القانوني

يعني مصطلح "الحكومة الفيدرالية" حكومة نيجيريا الفيدرالية

يعني مصطلح "الحكومة" الطبقات الثلاث لحكومة نيجيريا والتي تشمل الحكومة الفيدرالية. وحكومة الولاية. والحكومة المحلية والوزارات والوكالات والإدارات في كل منهم.

تعني كلمة "رئيس الجمهورية" الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.;

يعني مصطلح "المتلقي القانوني" أية هيئة تلتزم شركات الصناعات الاستخراجية أو الحكومة بدفع مبالغ لها طبقًا للقانون.

يعني مصطلح "خبير الصناعة الاستخراجية" شخصًا أمضى (10) سنوات بحد أدنى في منصب إداري في الصناعات الاستخراجية.

يشير مصطلح "مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح" إلى هذه المجموعة.

22. يمكن الإشارة إلى هذا القانون باسم قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا لعام 2007.

بنود تكميلية تتعلق بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا، وخلافة.

محاضر جلسات الهيئة الحاكمة

1 (1) الموضوع والقسم 27 من قانون التفسير، الفقرة (192LFN)، لعام 1990، يمكن لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أن تصدر أمرًا مستديمًا بتنظيم محاضر جلساتها أو محاضر جلسات أي من لجانها.

(2) يتكون نصاب جلسة مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح من رئيس المجموعة أو أي شخص آخر يتولى رئاسة الاجتماع في حالة غيابه و4 أعضاء آخرين من الهيئة الحاكمة وتحدد الهيئة الحاكمة نصاب جلسة أية لجنة.

2 (1) تجتمع مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح عند استدعائها من رئيس المجموعة. وأما إذا تم طلب ذلك من رئيس المجموعة بموجب إشعار صادر له بما لا يقل عن 4 أعضاء آخرين فإنه يدعو إلى عقد اجتماع لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح في خلال 14 يومًا من تاريخ استلامه الإشعار.

(2) يتولى رئيس مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح رئاسة أي اجتماع لكنه إذا غاب فإن الأعضاء الحاضرين في الاجتماع يقومون بتعيين أحدهم لرئاسة الاجتماع.

(3) عندما ترغب مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح في الحصول على استشارة من أي شخص في موضوع معين، يمكنها اختيار الشخص للفترة التي تراها مناسبة لكن الشخص الذي يحصل على العضوية طبقًا لهذه الفقرة الفرعية لا يحصل على الحق في التصويت في أي اجتماع لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح ولا يتم احتسابه في نصاب الجلسة.

(4) تعقد مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح اجتماعًا عاديًا في المواعيد والأماكن التي تحددها دون أن تقل عن أربع مرات في السنة.

(5) يتم تحديد المسائل المطروحة في اجتماع مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح بأغلبية بسيطة من الأعضاء الحاضرين والمصوتين وفي حالة تساوي الأصوات يحصل رئيس المجموعة أو أي شخص آخر يرأس الاجتماع على صوت ثانٍ أو صوت مرجح.

اللجان

3 (1) يمكن لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أن تعين لجنة واحدة أو أكثر للعمل للقيام بوظائف مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا بالنيابة عنها كما تحددها.

(2) تتكون اللجنة المعينة طبقًا لهذه الفقرة من عدد الأشخاص المحدد من مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح ويشغل كل شخص المنصب في اللجنة بما يتفق مع بنود تعيينه.

(3) لا يكون قرار اللجنة نافذًا إلا بعد تأكيده من جانب مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح.

أمور متنوعة

4 (1) يجب التصديق على تحديد ختم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا بتوقيعات رئيس مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح والسكرتير بشكل عام.

(2) أي عقد أو سند يتم وضعه أو تنفيذه من جانب شخصية غير اعتبارية لن يكون ختمه مطلوبًا ويمكن وضعه أو تنفيذه بالنيابة عن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا من جانب سكرتير مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح بشكل عام أو أي شخص آخر مصرح له بشكل خاص من مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح للقيام بهذا الغرض. .

(3) الوثيقة التي تفيد بأنها سيتم تنفيذها في وقتها ومختومة بختم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في نيجيريا يتم تلقيها بإثبات ويكون تنفيذها مفترضًا إلا إذا ثبت العكس.

(4) لا تتأثر صلاحية أية محاضر جلسات لمجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أو للجنة بما يناقضها مما يلي:

(أ) العضوية الشاغرة في مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح، أو في لجنة.

(ب) أو وجود خلل في تعيين عضو في مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح، أو في لجنة.

(ج) أو بسبب مشاركة شخص ليس له الحق في المشاركة في محاضر جلسات مجموعة العمل الوطنية لأصحاب المصالح أو لجنة.

*الملحق هـ: تخطيط التدفقات المالية في الكاميرون

*هذه نسخة مترجمة من الخطط الأصلي الموجود في تقرير المطابقة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في الكاميرون لعام 2005. الغرض منه أن يعطي مثالاً على مثل هذا الخطط لكنها قد لا تكون صورة كاملة ودقيقة للتدفقات المالية في الكاميرون. تقرير الكاميرون متاح على الموقع: http://www.spm.gov.cm/documents/art445_Rapport%20au%20public%20%202007.03.pdf

**لم يتمكن المؤلفون من كشف غموض تدفق العائد الإضافي هذا في نسخة التقرير المتاحة لهم.

الملحق و: مسرد مفردات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

المدير: منظمة (عادةً ما تكون شركة مراجعة وتدقيق أو استشارات) يتم تكليفها بمطابقة بيانات المدفوعات والإيرادات التي وفرتها الشركات والوكالات الحكومية المشتركة في الصناعات الاستخراجية. يقوم المدير في عملية المطابقة بالمقارنة بين المجموعات المختلفة من البيانات ويبحث في أسباب الفوارق عندما تحدث ويفسرها.

المراجعة والتدقيق: عملية الحصول على البيانات المالية (وفي بعض الحالات، البيانات المتعلقة بحجم الإنتاج) لشركة أو حكومة أو هيئة أخرى والتحقق منها وربما مطابقتها ووضع تقرير عنها.

المراجع والمدقق: منظمة عادةً ما تكون شركة مستقلة للمراجعة والتدقيق حاصلة على تصريح أو نوع آخر من الاعتماد، لتوفير عمليات مراجعة وتدقيق مالية وخدمات أخرى ذات صلة على أساس معايير مهنية أو تحت سلطة مفوضة للمراجعين والمدققين في حدود اختصاص قانوني معين. عادةً ما يتم تكليف المراجع والمدقق في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بمسؤولية تفتيش الحسابات المالية والمعلومات الأخرى لدى الشركات و/ أو الوكالات الحكومية المشتركة في الصناعات الاستخراجية والتحقق من تسجيل هذه الحسابات والمعلومات والإبلاغ عنها بدقة.

المكافآت: نوع من المدفوعات للحكومة عند الوصول إلى نقاط معينة متفق عليها في إجراءات استكشاف النفط وإنتاجه. يتم دفع مكافأة التوقيع عند التوقيع على العقد ودفع مكافأة الاكتشاف عند الاكتشاف الأول للنفط؛ كما يتم دفع مكافأة الإنتاج عند وصول الإنتاج إلى مستوى معين.

الدولة المرشحة: هي دولة التزمت علنًا بتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ونفذت متطلبات أول أربع مؤشرات للتحقق من (التوقيع إيذاناً بالاشتراك) مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

الدولة المتوافقة: هي دولة نفذت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بالكامل ومرت بإجراءات تحقق ناجحة بالتوازي مع مؤشرات التحقق من مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

منظمة المجتمع المدني: منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير حكومية مثل الاتحادات التجارية، والتحالفات القائمة على الموضوع، والمنظمات القائمة على أساس الأديان، وحركات السكان الأصليين، والمؤسسات.

الإفصاح: طريقة لكتابة التقارير يتم بموجبها الكشف عن الشركات و/ أو أنواع المدفوعات (من ضرائب وعوائد وخلافه) للحكومة ويمكن تحديدها بشكل منفصل في تقرير لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

العوائد: مبلغ يتم دفعه لشريك أو حامل سهم من ربح شركة كعائد على الاستثمار الذي تم.

مجلس مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: الهيئة الدولية التي تقوم بالرقابة على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية حول العالم. يتكون المجلس من ممثلين من مؤسسات الحكومة المنفذة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمنظمات المانحة وشركات الصناعات الاستخراجية والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني.

معايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: المعايير الستة المتفق عليها دوليًا والتي تصف الحد الأدنى الناتج عن برنامج ناجح لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وتم إدراجها في الملحق أ.

مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: المبادئ المؤسسة للمبادرة. وتم إدراجها أيضًا في الملحق ج.

الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: تحصل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على مساندة من الأمانة الدولية الموجود مقرها حاليًا في أوسلو في النرويج. تُعتبر الأمانة الدولية الراعية لمنهجية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتوفر الطاقة المنسقة للمبادرة العالمية. توجد أمانة وطنية في معظم الدول المنفذة بموظفين بدوام كامل للمساعدة في إدارة الجوانب الإدارية لتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

رسوم التصدير/ الاستيراد: نوع من الضرائب يتم فرضه على تصدير المنتجات أو استيرادها. عادةً ما يكون النفط والغاز معفيًا من رسوم التصدير.

التدفقات النقدية: تدفقات للمدفوعات بين الشركات الاستخراجية وأية هيئة حكومية على أي مستوى في الحكومة.

الصناعات الاستخراجية: صناعات تستخرج الموارد الطبيعية مثل النفط، والغاز الطبيعي، والماس، والفحم، والمعادن الأخرى من باطن الأرض.

المدفوعات العينية: مدفوعات يتم تقديمها للحكومة (مثل الريع) على شكل سلع فعلية (مثل النفط أو الغاز أو المعادن) بدلاً من النقد.

المعايير الدولية للمراجعة والتدقيق: المعايير المقبولة دوليًا والمطبقة على طريقة إجراء المراجعين والمدققين المهنيين للمراجعة والتدقيق كما تصدر عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتدقيق والتأمين. تُعتبر قابلية هذه المعايير للتطبيق في كل دولة مسألة ترجع إلى المنظمة التنظيمية ذات الصلة في تلك الدولة.

المشروع المشترك: مجموعة من الشركات التي يمكن أن تشمل شركة مملوكة للدولة اتحدت معًا للقيام بعمليات استكشاف وربما استغلال للمعادن أو الهيدروكربونات في منطقة معينة طبقًا لبنود العقد المتفق عليه.

المادة/ المادية: مبلغ حدي أو نسبة مئوية حدية يتم استخدامهما لتحديد ما إذا كانت الشركة أو المبلغ المدفوع مهم للحصول على ناتج أو يؤثر "بشكل مادي" على الناتج عند إدراجه أو إقصائه. غالبًا ما تضع الدول المنفذة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مستويات للأهمية على أساس حجم الشركة أو المبلغ المدفوع. سيحدد مستوى الأهمية لإحدى الشركات حجم الشركة الذي ستتم مطالبة الشركة على أساسه بالمشاركة في الإجراءات الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. سيحدد مستوى الأهمية للمبلغ المدفوع حجم المبلغ الذي ينبغي إدراج تلك المبالغ في إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على أساسه. تقع على أصحاب المصالح مسؤولية تحديد كيفية تعريف مستويات المادية.

مجموعة أصحاب المصالح المتعددين: الهيئة الأساسية لاتخاذ القرار في الإجراءات الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والتي تقود تنفيذ إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في الدولة والرقابة عليها. ينبغي أن تشمل عضوية مجموعة أصحاب المصالح المتعددين ممثلين من الهيئات الحكومية وشركات الصناعات الاستخراجية ومنظمات المجتمع المدني.

عقد/ اتفاقية تقاسم الإنتاج: ترتيب للإنتاج النفطي يتحمل المتعاقد بموجبه كل تكاليف الاستكشاف والإنتاج من دون أن تكون هذه التكاليف قابلة لإعادة الدفع إذا لم يتم التوصل إلى اكتشاف في منطقة التعاقد. ويتم بموجبه الدفع لكل من الحكومة والمتعاقد من المورد المنتج.

المطابقة: شرح وافٍ للفارق بين رقمين.

تدفقات الإيرادات: مصطلح يتم استخدامه لوصف كيفية حصول حكومة أو شركة أو منظمة أو فرد على المال وتحصيله من المستخدمين لمنتجهم أو خدمتهم (بالنسبة إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية: العوائد وضريبة القيمة المضافة، إلخ).

لعنة الموارد: مصطلح يتم استخدامه على نطاقٍ واسع لوصف الوضع المتناقض الذي تكون فيه الدول ذات الموارد الطبيعية الكبيرة هي الأكثر ميلاً للمعاناة من معدلات فقر مرتفعة ونمو اقتصادي ضعيف وتنمية بطيئة.

العوائد: مبلغ يتم دفعه عن استخراج الموارد المعدنية للحكومة المضيفة (التي قد تشمل الإدارة الإقليمية و/ أو إدارة المقاطعة و/ أو الإدارة المحلية).

أصحاب المصالح: أعضاء الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص اللذين يتأثروا بالصناعات الاستخراجية في دولة ما. يجب أن يحصل ممثلون من كل جماعات أصحاب المصالح على فرصة للمشاركة بفعالية في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

الضريبة: مبلغ يتم دفعه من شركة للحكومة المضيفة ويمثل نسبة من الدخل الخاضع للضريبة الناتج عن المشروع (تُعتبر ضريبة الشركات وضريبة الأرباح مثالين).

التحقق: يمثل الإجراءات المتفق عليها والتي يتم عن طريقها قياس التطور في تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من جانب الدول على أساس معايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. يمكن الحصول على تفاصيل حول عملية التحقق من الموقع: http://www.eitransparency.org/document/validationguide

ضريبة القيمة المضافة: هي ضريبة يتم فرضها على كل مرحلة في تصنيع منتج أو خدمة وبيعهما. يتم تحديد قواعد نظام ضريبة القيمة المضافة على مستوى الدولة وتختلف من دولة لأخرى. عادةً ما يتم إعفاء صادرات النفط والغاز من ضريبة القيمة المضافة.

تمثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) معيارًا تم تطويره عالميًا وهو يرتقي بشفافية العائدات على المستوى الوطني. وهي عبارة عن ائتلاف يتكون من الحكومات والشركات والمجتمع المدني. ومن خلال المنهجية الفعالة المرنة لهذه المبادرة، يتم الإعلان عن مدفوعات وعائدات الحكومة الناتجة عن النفط والغاز والتعدين. مع الحد من الفوارق. وبالرغم من أن مجلس الإدارة ومكتب السكرتارية الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، هما الجهتان المشرفتان على عمليات هذه المبادرة، إلا ان التنفيذ يتم على مستوى الدولة من خلال عملية ترتكز على أصحاب المصالح المتعددين.

www.eitransparency.org

معهد الديمقراطية الوطني (NDI) هو منظمة غير تجارية تعمل على تدعيم الديمقراطية ونشرها في أنحاء العالم. وبالاعتماد على شبكة عالمية من الخبراء المتطوعين، يقدم معهد الديمقراطية الوطني دعماً عملياً للقادة المدنيين والسياسيين الذين يهتمون بالقيم والممارسات والمعاهد الديمقراطية. ويعمل المعهد بالتعاون مع دعاة الديمقراطية في كل منطقة من العالم لتأسيس المنظمات السياسية والمدنية ومراقبة الانتخابات والارتقاء بمشاركة المواطنين. فضلاً عن الانفتاح والاضطلاع بالمسؤوليات في الحكومة.

www.ndi.org

معهد رصد العائدات (RWI) يسعى إلى الارتقاء بالإدارة المسؤولة عن النفط والغاز والموارد المعدنية لحساب الصالح العام. ففي ظل الإدارة الفعالة للعائدات ومشاركة المواطنين واضطلاع الحكومة بالمسؤولية بشكل جاد، يمكن لثروة الموارد الطبيعية الارتقاء بالتنمية والنمو الوطني. يقدم معهد رصد العائدات الخبرة والتمويل والدعم الفني لمساعدة الدول في تحقيق هذه المنافع.

www.revenuewatch.org

www.eitransparency.org

www.ndi.org

www.revenuewatch.org

www.usaid.gov